السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

أزمة السكن الجامعي في دمشق.. معاناة يومية تهدد مستقبل آلاف الطلاب

دمشق/ مرجانة إسماعيل

لا يزال السكن الجامعي في العاصمة السورية دمشق يشكل أحد أكثر الملفات إثارة للجدل، حيث يعاني آلاف الطلاب من ظروف معيشية صعبة تتنافى مع أبسط معايير الحياة الكريمة. فما يفترض أن يكون مكاناً آمناً ومريحاً للدراسة والاستقرار النفسي، تحول إلى بيئة غير صحية تفتقر لأدنى مقومات العيش الكريم، وسط غياب حلول جذرية من الجهات المعنية.

تستقبل المدينة الجامعية في دمشق، التي تأسست عام ١٩٦٢، أكثر من ٣٥ ألف طالب وطالبة قادمين من مختلف المحافظات السورية، حيث تشترط إدارة الجامعة أن يكون الطالب من منطقة تبعد ٤٠ كيلومتراً على الأقل عن العاصمة ليحق له الحصول على مكان في السكن. لكن هذه الأعداد الكبيرة تفوق بكثير الطاقة الاستيعابية للمباني، مما أدى إلى اكتظاظ غير مسبوق، حيث تضم الغرفة الواحدة في بعض الأحيان ما يصل إلى ١٠ طلاب، بينما تبقى غرف أخرى شبه فارغة بسبب المحسوبيات والواسطة.

وتتوزع الوحدات السكنية على مناطق المزة والهمك وبرزة، بالإضافة إلى سكن خاص بطلاب الدراسات العليا. ورغم المحاولات المتكررة لتحسين الوضع، مثل إطلاق نظام إلكتروني لتسجيل الطلاب، وتزداد الأزمة تعقيداً بسبب تردي البنية التحتية للمباني، حيث تعاني العديد من الوحدات من تشققات في الجدران، خاصة بعد الزلزال الذي ضرب سوريا في فبراير ٢٠٢٣، مما جعل بعض الأبنية غير آمنة للسكن. كما أن انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، وعدم توفر مياه ساخنة للاستحمام، وانتشار الرطوبة والعفن في الغرف المجاورة للحمامات، كلها عوامل تجعل الحياة اليومية في السكن الجامعي أشبه بالعقاب الجماعي.

وتقول إحدى الطالبات، التي فضلت عدم ذكر اسمها: «نعيش في غرفة مكتظة بثماني طالبات، لا يوجد مساحة شخصية لأحد، والحمامات في حالة مزرية. حاولنا تقديم شكاوى، لكن لا أحد يستجيب». أما طالب آخر من كلية الطب فيروي كيف أن «طلاب الكليات العلمية يحصلون على معاملة تفضيلية، حيث يسكن اثنان أو ثلاثة فقط في الغرفة، بينما يُحشر طلاب الكليات الأدبية مثل الآداب والتربية في غرف تضم عشرة أشخاص أو أكثر».

وفي محاولة للهروب من هذه الظروف، يلجأ العديد من الطلاب إلى استئجار شقق خارج السكن الجامعي، رغم التكاليف الباهظة التي لا يقدر عليها معظمهم. وتقول طالبة من محافظة السويداء: «اضطررت إلى مشاركة شقة مع ثلاث زميلات لأن العيش في السكن أصبح مستحيلاً. الغرف مكتظة، والمياه تنقطع باستمرار، ولا يوجد أي اهتمام بالنظافة».

أما طلاب الدراسات العليا، الذين من المفترض أن يحصلوا على ظروف أفضل، فإنهم يعانون أيضاً من إهمال واضح. فبحسب أحد الطلاب في كلية الطب البشري، «تم ترميم جزء بسيط من المرافق منذ سنوات، بينما بقيت الأجزاء الأخرى في حالة يرثى لها. الحمامات معطلة، والمياه الساخنة غير متوفرة، والكهرباء تنقطع يومياً لساعات».

ورغم الوعود المتكررة من إدارة الجامعة بتحسين الأوضاع، فإن التغيير على الأرض يبقى بطيئاً وغير كافٍ. فمشاريع الترميم، إن وجدت، تترك نصفها غير مكتمل، كما أن الصيانة الدورية للمرافق شبه معدومة. ويشير أحد المشرفين في سكن الدراسات العليا إلى أن «المولدات الكهربائية لا تعمل بشكل منتظم، والطلاب مجبرون على الدراسة في ظلام دامس أثناء فترات التقنين».

ولا يمكن فصل هذه الأزمة عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث أدت العقوبات الدولية ونقص التمويل إلى تدهور الخدمات العامة، بما فيها التعليم العالي. لكن الطلاب يتساءلون: لماذا يتم تخصيص ميزانيات لمشاريع ثانوية بينما تبقى مشكلاتهم الأساسية دون حل؟ ولماذا تتحمل أجيال من الطلاب وطأة الإهمال والفساد الإداري؟

في النهاية، فإن أزمة السكن الجامعي ليست مجرد مشكلة سكنية عابرة، بل هي قضية تمس مستقبل التعليم في سوريا. فبدون بيئة مناسبة للدراسة، يصبح من الصعب على الطلاب تحقيق إمكاناتهم العلمية، مما ينعكس سلباً على مستقبل البلاد ككل. ويتساءل الكثيرون: إلى متى ستستمر هذه المعاناة؟ وهل هناك أمل في رؤية تحسن حقيقي في القريب العاجل؟

في غياب الإرادة السياسية والحلول الجذرية، يبدو أن آلاف الطلاب سيستمرون في العيش ضمن هذه الظروف المأساوية، حيث يتحول الحلم الجامعي إلى كابوس يومي. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: إذا كان السكن الجامعي، الذي يفترض أن يكون نموذجاً للتنظيم والرعاية، يعاني كل هذا الإهمال، فما هي حال باقي القطاعات في البلاد؟

تزايد شكاوى المواطنين من تراكم النفايات ونقص الخدمات في الأحياء الشرقية لحلب

حلب/ خالد الحسين

تتفاقم أزمة النفايات في الأحياء الشرقية من مدينة حلب، وسط شكاوى متزايدة من المواطنين من تردّي الواقع الخدمي والمعيشي، وغياب الاستجابة الفعلية من الجهات المعنية. وتشهد أحياء مثل السكري، الصاخور، الشعار، وصلاح الدين انتشاراً ملحوظاً للنفايات في الشوارع والساحات العامة، ما أثار استياء السكان، ودفعهم للمطالبة بتحرك عاجل من البلديات لتحسين أوضاع النظافة والخدمات الأساسية.

حي السكري، أحد أبرز المتضررين، يعيش حالة من التذمر البيني، بحسب ما أكده سامر الأحمد، أحد سكان الحي، في حديثه لـ»السوري»، حيث قال: «الوضع لم يعد يُحتمل، الحي غارق بالنفايات، ولا نجد أي تحرك فعلي من البلدية. هناك شعور حقيقي بأن بعض الأحياء تُهمل لصالح أخرى، وكأننا مواطنون من درجة ثانية. منذ أشهر ونحن نطالب بتسيير حملات تنظيف، لكن الاستجابة بطيئة أو معدومة».

وأضاف الأحمد أن أكوام القمامة باتت تشكل خطراً مباشراً على الصحة العامة، لا سيما على الأطفال الذين يلعبون في الشوارع قرب النفايات، مؤكداً أن هذه الأكوام أصبحت مأوى للحشرات والكلاب الشاردة، ومحذراً من خطر تفشي الأمراض مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

المشهد لا يختلف كثيراً في حي الصاخور، حيث عبّر أبو مازن، أحد القاطنين، عن استيائه الشديد، قائلاً: «نحن لا نطلب شيئاً فوق الطبيعي. نريد فقط أن نعيش في بيئة نظيفة. هناك تمييز واضح في الخدمات، فأحياء مثل الفرقان وجمعية الزهراء تتم العناية بها يومياً، بينما هنا تمر أسابيع دون أن نرى آلية نظافة واحدة. النفايات تتكدس عند مفارق الطرق، وفي المساء تصبح مصدراً للرائحة الكريهة وللحشرات، هذا غير المنظر غير الحضاري الذي يعكس حجم الإهمال».

ورغم المطالبات المتكررة من السكان، لا يزال الواقع الخدمي في هذه الأحياء يعاني من ضعف شديد في الاستجابة، ما زاد من حالة الغضب بين الأهالي، الذين يرون أن تقاعس الجهات المعنية يفاقم الأضرار البيئية والصحية.

وفي محاولة لفهم أسباب هذا التقصير، أجرى مراسل «السوري» لقاء مع أحد أعضاء مجلس محافظة حلب، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، حيث أقر بوجود تقصير فعلي في بعض القطاعات الخدمية، مشيراً إلى أن المشكلة ناتجة عن عدة عوامل، أبرزها نقص عدد العمال والآليات، وسوء توزيع الموارد، بالإضافة إلى الظروف العامة التي لا تزال تعاني منها المدينة في مرحلة التعافي ما بعد الحرب.

وقال المسؤول: «نحن لا ننكر وجود خلل في بعض الأحياء، وهناك حاجة ملحة لزيادة وتيرة العمل وتحسين الأداء. لا بد من وضع خطة طارئة للتعامل مع النفايات، خاصة في فصل الصيف، حيث تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تفاقم الأضرار البيئية والصحية المرتبطة بتراكم القمامة».

وأوضح أن المجلس يعمل بالتعاون مع دوائر النظافة على تكثيف الجهود في المرحلة المقبلة، مع إعطاء الأولوية للأحياء التي تعاني من إهمال مزمن، داعياً السكان إلى التعاون مع الفرق الخدمية والمشاركة في الحفاظ على النظافة العامة، مشدداً على أن «الحلول تبدأ بإدراك حجم المشكلة وتحمل المسؤولية من جميع الأطراف، سواء كانت حكومية أو مجتمعية».

من جانبهم، يحذر مختصون في الصحة العامة من تداعيات تراكم النفايات، خاصة في ظل الطقس الحار، حيث تتعرض النفايات لتحلل سريع، ما يؤدي إلى إطلاق روائح كريهة وتوفير بيئة مثالية لنمو الحشرات ونقل الأمراض مثل التيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي، كما قد تتسبب هذه التراكمات في انسداد المصارف المطرية، ما ينذر بمزيد من المشكلات مع بداية موسم الأمطار.

ويأمل الأهالي في الأحياء الشرقية أن تتحول هذه التحذيرات والشكاوى المتكررة إلى خطوات عملية، تضع حداً لمعاناتهم المستمرة، وتعيد لبيئتهم الحد الأدنى من النظافة والكرامة المعيشية التي طال انتظارها.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

تمويل بلا بيروقراطية

في زمن اشتدت فيه الحاجة إلى أفعال تُجسّد النوايا، لا مجرّد وعود على ورق، جاءت خطوة إحداث «صندوق التنمية» بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١١٢ لعام ٢٠٢٥، لتنبض بشيء من الرجاء في جسد وطنٍ أنهكته سنوات الحرب، واستنزفت طاقته الأزمات.

الصندوق، بحسب ما ورد في تفاصيل القرار، ليس مجرد كيان إداري يُضاف إلى قائمة طويلة من المؤسسات، بل هو مؤسسة اقتصادية ذات طابع تنفيذي مباشر، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وُلدت بهدف واحد: الإسهام الحقيقي والفعّال في إعادة الإعمار، لا بالشعارات، بل بالتمويل المباشر، وبقرض حسن لا يثقل كاهل المُقترض، ولا يختبئ وراء فخاخ البيروقراطية.

هذا الصندوق، يشبه بصيغته وغاياته «صندوق مارشال» الشهير الذي ساعد أوروبا، وتحديداً ألمانيا، على النهوض من رماد الحرب العالمية الثانية. إن تأسيس مثل هذا الصندوق في سوريا اليوم ليس ترفاً مؤسساتياً، بل ضرورة وجودية، في ظل ما يعانيه الناس من انعدام البنى التحتية الأساسية، وتدهور الخدمات، وغياب مقومات الحياة.

إن صندوق التنمية يمكن أن يكون طوق نجاة حقيقياً، بفضل ما يتمتّع به من مرونة وسهولة في التمويل، بعيداً عن عوائق الروتين القاتل. فالصندوق لا يخاطب فقط الجهات الحكومية، بل يفتح أبوابه للمستثمرين، والشركات، وحتى الأفراد الراغبين في المساهمة بجهود الإعمار. لا ضرائب، لا فوائد، ولا حاجز أمام الطموح. إنها دعوة مفتوحة لعودة العجلة الاقتصادية إلى الدوران.

وربما الأهم من ذلك، هو اعتماد «القرض الحسن» كوسيلة تمويل رئيسية، وهو ما يمنح الصندوق بُعداً أخلاقياً واقتصادياً في آن معاً. فالقرض بلا فوائد لا يكتفي بتشجيع الشركات المحلية، بل يفتح الباب واسعاً أمام الشركات الخليجية والإسلامية التي كانت مترددة في دخول السوق السورية بسبب المعايير البنكية التقليدية. بهذا الشكل، يتحول الصندوق إلى منصة وطنية ذات طابع دولي، تحتضن رؤوس أموال قد تساهم بفعالية في النهوض من تحت الركام.

أما الأولويات، فلا مجال للمجاملة فيها. «لا حياة بلا ماء، ولا حياة بلا كهرباء». قد تُحتمل الطرق الوعرة لبعض الوقت، لكن لا يمكن لحياة أن تستمر دون ماء نظيف وكهرباء منتظمة. ومن هنا يمكن الإسراع في إعادة تأهيل شبكات المياه، واعتماد حلول مبتكرة، مثل تحلية مياه البحر، أو جرّ جزء من مياه نهر الفرات إلى المدن الرئيسية، أو إحياء مشروع «مياه السن» لنقل المياه من الساحل إلى الداخل، وهو مشروع وُضع على الرف، رغم أهميته الحيوية.

صندوق التنمية، يتجاوز كونه مجرّد ممول. إنه جهة تنفيذية بامتياز، تمتلك القدرة على تمويل المشاريع بشكل مباشر، دون الحاجة لاجتياز متاهات البيروقراطية التقليدية. كما أنه قادر على رسم خريطة واضحة لأولويات التمويل، تبدأ بالبنية التحتية، ولا تنتهي بالمنشآت الاقتصادية.

ولعل من أبرز ملامح رؤيته المستقبلية، أنه سيسمح بالاستيراد المباشر للآليات والمعدات الهندسية والزراعية المتوسطة، ويُعيد ترميم الدورة الاقتصادية من الأساس، دون انتظار عجلة الدولة الثقيلة.

في المحصّلة، إذا ما أحسن تفعيل هذا الصندوق، وتمّت حمايته من الفساد والتسييس، فقد يكون حجر الزاوية في مشروع بناء سوريا الجديدة؛ سوريا الممكنة رغم الألم، والباقية رغم الخراب.

في لحظة شديدة الحساسية كهذه، لا نحتاج إلى المزيد من اللجان، ولا إلى جدران من الورق، بل إلى نوافذ تفتح على ضوء، وقرارات تنفّذ لا تُؤجّل. وسوريا تستحق أن تُبنى من جديد، دون أن تُهدَم مجدداً في التفاصيل.

من التماس إلى التفاوض.. سوريا وإسرائيل على طاولة الحوار دون إعلان تطبيع

أخبار-٢

نحو لامركزية تنقذ سوريا من إرث المركزية الثقيل

يمر عقدٌ تلو آخر، وبلادنا ترزح تحت وطأة مركزية صارمة تركت آثارها واضحة على كل جانب من جوانب الحياة السورية، من غياب التنمية المتوازنة إلى ضعف الخدمات وانعدام التمثيل المحلي، حيث ظل القرار السياسي والاقتصادي حبيس المكاتب المغلقة في العاصمة، بعيداً عن واقع الناس واحتياجاتهم الفعلية.

واليوم، وبينما يعيش السوريون واحدة من أصعب المراحل في تاريخهم الحديث، تبرز اللامركزية كطوق نجاة، ومسار إصلاحي لاستعادة التوازن وبناء مستقبل أكثر عدلاً وشمولاً.

واللامركزية ليست رفاهية إدارية، بل ضرورة وطنية في بلد متعدد الثقافات والخصوصيات. لقد أظهرت التجارب أن استمرار الحكم المركزي لم يُنتج سوى تفاوت اقتصادي عميق بين المدن والريف، وإقصاء للمجتمعات المحلية من المشاركة في تقرير مصيرها، وفشل ذريع في مشاريع التنمية التي افتقرت إلى الفهم الحقيقي للواقع على الأرض.

إن التحول إلى نظام لامركزي حقيقي وفعّال، ليس مجرد خيار تقني في إدارة الشأن العام، بل خطوة سياسية وشعبية تعني إعادة توزيع السلطة والموارد والمسؤوليات، بما يضمن مشاركة المجتمعات في اتخاذ القرار، ويعزّز الانتماء الوطني، ويضع حداً للتهميش والغبن المزمن.

وقد حان الوقت لنعيد التفكير في شكل الدولة السورية ومستقبلها، فسوريا الجديدة لن تُبنى على القوالب المركزية القديمة التي أثبتت فشلها، بل على عقد اجتماعي جديد تكون فيه اللامركزية ركيزة أساسية لإدارة الموارد والسلطة والقرار.

فليكن هذا التحول بداية لنهاية الفشل، وبداية لتأسيس عهد من المشاركة والتنمية والاستقرار.

ونحن في هذه المرحلة التاريخية لا نملك ترف التأجيل أو المناورة أو التسويف.

وها نحن نقولها بكل صراحة ووضوح.. لا مستقبل لسوريا بلا لامركزية.

هيئة التحرير

دعوة للسلام من خلف القضبان.. فهل سيكون الحوار بديلاً للسلاح؟

أشار حسين الأحمد على أنه جاءت دعوة القائد عبد الله أوجلان للسلام في لحظة سياسية دقيقة، تتشابك فيها التحديات الداخلية مع التوترات الإقليمية، دعوة حث فيها جميع الأطراف على تغليب لغة الحوار على صوت السلاح، والبحث عن حل سياسي عادل وشامل.» ٣

في مستشفيات دمشق الخاصة.. الممرضات ضحايا الاستغلال

في مستشفيات دمشق الخاصة، حيث يُفترض أن تكون العناية الصحية في أعلى مستوياتها، تعيش الممرضات واقعاً مريراً يفتقد لأبسط مقومات الكرامة الإنسانية. خلف الجدران البيضاء وتحت أقنعة الابتسامات المهنية، تكتم آلاف الممرضات صرخات المعاناة اليومية التي تتراوح بين الاستغلال المادي والتحرش الجنسي والإرهاق النفسي والجسدي الذي لا يطاق.» ٤

قمة لاهاي المختصرة.. تداعيات اقتصادية واجتماعية على أوروبا وبيان ختامي على مقاس ترامب

تعهد قادة حلف شمال الأطلسي بإنفاق خمسة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لبلدانهم في مجال الدفاع استجابة لمطلب الرئيس ترامب، ووصف متابعون لقمة لاهاي هذا التعهد بأنه «استسلام لرئيس متقلب المزاج». ٥

أزمة قيد الانفجار.. التهريب والإغراق يدمران الصناعة الدوائية الوطنية

تُعد الصناعة الوطنية إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد السوري، لما لها من دور حيوي في توفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الدوائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. غير أن هذه الصناعة، وعلى رأسها الصناعة الدوائية، باتت تواجه اليوم تحديات خطيرة تهدد قدرتها على الاستمرار، نتيجة انتشار التهريب والإغراق، مما أثر سلباً على قدرة المنتجين المحليين على المنافسة.» ٦

من التماس إلى التفاوض.. سوريا وإسرائيل على طاولة الحوار دون إعلان تطبيع

في مشهد دبلوماسي يتسم بالحذر والانضباط، كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة في دمشق عن عقد لقاء غير معلن بين مسؤولين سوري وإسرائيلي في العاصمة الأذربيجانية باكو، على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع إلى أذربيجان. اللقاء، الذي لم يُشارك فيه الرئيس السوري شخصيًا، وُصف بأنه اختباري وتقني الطابع، ويأتي في سياق نقاشات حول التوغل الإسرائيلي في جنوب سوريا بعد الإطاحة بالنظام البائد.

ورغم أن اللقاء قد يُفسر من بعض الأوساط كخطوة في اتجاه تطبيع محتمل، إلا أن المراقبين السوريين يعتبرونه أقرب إلى "محادثات احتواء" لا ترقى إلى مفاوضات سياسية فعلية. وبحسب المصدر، فإن المحادثات ستركّز بشكل رئيسي على النشاط العسكري الإسرائيلي المستجد داخل الأراضي السورية، وهي نقطة خلاف أساسية في مرحلة ما بعد الأسد.

الشرع، الذي يسعى لتجنب أي صدام مباشر مع إسرائيل، يراهن على الوساطة الأميركية لفتح قنوات حوار غير مباشرة. وبحسب ما نُقل عن لقاء سابق مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فإن الشرع أعرب عن انفتاح مشروط على الانضمام إلى الاتفاقات الإبراهيمية، لكن دون التزامات واضحة أو خطوات نحو تطبيع فعلي.

الخطاب الرسمي السوري ما زال يُحجم عن وصف ما يجري بأنه عملية تفاوض، بل يكتفي بالإشارة إلى "قنوات غير مباشرة"، هدفها الحؤول دون تصعيد عسكري إضافي، واستعادة الالتزام باتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. وفي هذا السياق، أبدت دمشق استعدادها للتعاون مع واشنطن لإحياء الاتفاق، فيما كانت إسرائيل قد عبّرت بدورها عن رغبتها في علاقات أكثر انفتاحًا مع كل من سوريا ولبنان، رغم أن دمشق تعتبر الحديث عن اتفاق سلام «سابقًا لأوانه».

زيارة الشرع إلى باكو حملت أبعادًا اقتصادية وسياسية أوسع، إذ أعلن عن اتفاق مبدئي لتصدير الغاز الأذري إلى سوريا عبر تركيا، إلى جانب نية أذربيجان المساهمة في إعادة إعمار قطاع الطاقة السوري. وتُعد هذه الخطوة مؤشرًا إضافيًا على إعادة تموضع سوريا في شبكة العلاقات الإقليمية، خصوصًا في ظل تقاربها مع تركيا، الحليف الوثيق لكل من أذربيجان وإسرائيل.

المفارقة في هذه التحركات تكمن في السعي السوري إلى تفكيك الألغام الجيوسياسية دون الخوض في مغامرات تطبيعية مفتوحة. فالشرع يتبع نهجًا براغماتيًا حذرًا، يقوم على خلق مساحة للمناورة، وتخفيف التوترات الإقليمية، دون أن يُمنح خصوم دمشق ورقة «التطبيع المجاني». في المحصلة، فإن اللقاء السوري–

الإسرائيلي في باكو لا يشكل اختراقًا نوعيًا، لكنه يعكس محاولة لإدارة الواقع الميداني والدولي الجديد بعد انهيار النظام السابق، بوسائل تراعي مصالح دمشق دون التورط في التزامات دبلوماسية غير محسوبة.

اقتحام مبنى المحافظة في السويداء.. يشير إلى تصاعد الأزمة فيها

قامت مجموعة ممن تبقّى من أعضاء «الهيئة العامة للحراك السلمي» بالاستيلاء على أحد المكاتب في مبنى محافظة السويداء، واعتبرت هذه الخطوة امتداداً «للحراك الثوري»، وأن وجود الهيئة داخل مبنى المحافظة يحمل «طابعاً رقابياً» يهدف إلى متابعة ملفات تتعلق بالفساد في قطاعات الخدمات العامة، والفوضى في تسليم الرواتب أو وقفها.

وكانت الهيئة قد تشكّلت خلال الحراك السلمي المناهض للنظام السابق، وبعد سقوطه قامت بطرد أعضاء المكتب التنفيذي المرتبط به، وافتتحت مكتباً لها في مبنى المحافظة.

ومع إعادة تشكيل مكتب تنفيذي جديد بصيغة توافقية بين المحافظ ومرجعيات دينية واجتماعية من المحافظة قبل عدة أشهر، تلاشى دور مكتب الهيئة العامة للحراك، ولم يعد دوره مطلوباً.

ولكن مجموعة من الهيئة عادت مؤخراً، وطلبت من الموظفين في المحافظة تسليم مفاتيح أحد المكاتب لإعادة افتتاح المقر، وعندما رفض الموظفون ذلك، قامت المجموعة بفتح أحد المكاتب عنوة واتخاذه مقراً لها، مما أثار استياء الكادر الإداري في المحافظة، والعديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية فيها.

ردود الفعل

وجّه محافظ السويداء برقية إلى جهاز الأمن الداخلي، طالب فيها باتخاذ إجراءات قانونية بحق عدد من أفراد الهيئة، بتهمة الاعتداء على الموظفين، والتدخل في شؤونهم، و»كثرة التجاوزات والإساءة لهيبة الحكومة».

وأصدر «التجمع المدني من أجل سوريا»، وهو أحد مكونات الحراك السلمي سابقاً، بياناً اعتبر فيه أن «الهيئة العامة للحراك السلمي» لم تعد تمثّل الحراك بعد انسحاب معظم مكوناته منها، وانتقد البيان «الاستيلاء على المقر، وادعاء التمثيل الثوري دون تفويض شعبي أو شرعية قانونية».

وعبّر التجمع في بيانه عن رفضه للأساليب المخالفة للقانون التي تم استخدامها في التعامل مع المقر الحكومي، معتبراً أن «احترام القانون هو جوهر أي فعل ثوري».

وردداً على هذه التطورات، دعت المجموعة المتبقّية من الهيئة، أهالي السويداء إلى وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة، ولكن الفعالية اقتصرت على حضور أعضاء المجموعة فقط، وترديد هتافات مناوئة للإدارة الانتقالية، لفترة قصيرة، قبل مغادرتهم للمكان.

أزمة عميقة

اعتبرت مصادر محلية أن ما حدث في مبنى المحافظة جاء نتيجة لأزمة عميقة تعيشها محافظة السويداء التي تعاني من حالة سياسية وإدارية هشّة، ومن تعدد مراكز القرار، والخلاف على التمثيل، ما يعكس استعصاء سياسياً غير محسوم حتى الآن بين مكونات ما بعد الحراك من جهة، وبين الإدارة الانتقالية من جهة أخرى.

كما تعاني من تزايد الشكاوى من خلل مؤسسي واسع النطاق تعيشه المحافظة منذ سقوط النظام، حيث تشمل الأزمة ضعف التنسيق، وغياب المساءلة والشفافية، وارتباك في توزيع الصلاحيات داخل الإدارات المحلية، والخلل في صرف مستحقات العديد من الدوائر الحكومية وموظفيها.

وفي ظل غياب بنية حكم محلية واضحة ومتوافق عليها، تبرز المخاوف من تصاعد الاحتكاكات داخل المؤسسات الرسمية، خاصة مع استمرار تيارات سياسية وفصائلية بمحاولة فرض وصاية على المؤسسات، مما يثير التساؤلات حول حدود «الشرعية الثورية» في هذه المرحلة، وحول إمكانية بناء إدارة مدنية متماسكة في بيئة سياسية متشظية.

حرائق غابات اللاذقية تدخل أسبوعها الثاني وجهود مشتركة للسيطرة عليها

تواصل الجهود المكثفة لإخماد الحرائق الحراجية المندلعة في ريف محافظة اللاذقية ضمن إطار التنسيق المشترك بين وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث في الحكومة السورية الانتقالية، وبمشاركة فرق متعددة الجنسيات ومؤسسات محلية وإقليمية.

ووصلت قبل عدة أيام، فرق متخصصة في البحث والإنقاذ ومكافحة الحرائق من وزارة الداخلية القطرية للمساهمة في عمليات الإطفاء، وتضم هذه الفرق آليات ومعدات متطورة إلى جانب طائرات مخصصة لإخماد النيران في خطوة تهدف إلى دعم الجهود السورية للسيطرة على الحرائق المتواصلة في غابات ريف اللاذقية ومنع انتشارها بما يضمن حماية البيئة والمجتمعات المحلية.

ومع دخول الحرائق اسبوعها الثاني تبذل فرق الإطفاء الميدانية جهوداً كبيرة اليوم لإخماد وتبريد بؤر النيران، في عدة مواقع أبرزها جبل النسر وبرج زاهية والبركة والشيخ حسن، كما تعمل الفرق على عزل المناطق المشتعلة وفتح خطوط نار في الغابات لتمكين الوصول إلى البؤر إضافة إلى استمرار الإسناد الجوي باستخدام الطائرات لمنع توسع رقعة النيران.

وخلال الأيام الماضية تمكنت الفرق من السيطرة على عدة بؤر حرائق على طريق ريف اللاذقية الشمالي وهو أحد أصعب المحاور التي تشهد انتشاراً للنيران كثفت فرق الإطفاء عملياتها لوقف التمدد خاصة بعد أن تسببت الرياح خلال الساعات الماضية بتجدد الاشتعال وتوسع رقعة النيران رغم التقدم الذي تحقق صباحاً.

وتنتشر فرق الإطفاء التابعة للدفاع المدني السوري وأفواج الإطفاء من مختلف المحافظات السورية إلى جانب فرق تركية وأردنية وفرق داعمة من مؤسسات مختلفة على عشرات النقاط في المحور الممتد من قسطل معاف باتجاه مدينة كسب، وتعمل هذه الفرق على تنفيذ عمليات لوقف تمدد النيران وإنشاء خطوط نار عازلة باستخدام الآليات الثقيلة ومتابعة أعمال التبريد للمواقع التي تم إخمادها ومراقبة النقاط التي خضعت للتبريد لضمان عدم اشتعالها من جديد.

وتأتي هذه الجهود وسط ظروف ميدانية صعبة ما يجعل التنسيق والتعاون بين الفرق المحلية والدولية أمراً حاسماً في التصدي لهذا التهديد البيئي والإنساني الكبير.

وتواجه فرق الإطفاء تحديات كبيرة على الأرض نتيجة شدة الرياح التي ساهمت في تجدد اشتعال النيران ونقل الشرر لمسافات بعيدة متجاوزة خطوط القطع النارية. كما تشكل تضاريس المنطقة الوعرة ووجود ألغام غير منفجرة عائقاً إضافياً أمام جهود الإطفاء ورغم ذلك تواصل الفرق مهامها الهندسية وخطوط إمداد المياه والاحتياجات اللوجستية.

نبات الصبار في الساحل السوري يتعرض لخسائر فادحة بسبب الحشرة القرمزية

تقرير/ ا-ن

تعرضت الآلاف من شجيرات الصبار في أراضي الساحل السوري لإصابات مرضية خطيرة ناجمة عن هجوم الحشرة القرمزية عليها، مما أدى إلى خسارة كبيرة في المحصول لدى المزارعين في المنطقة.

وتتميز هذه الحشرة بلونها الأحمر الداكن نتيجة إفرازها لسائل الكارمن وهو المادة التي تستخدم كملون طبيعي في الصناعات الغذائية والصيدلانية والتجميلية، حيث تعيش الحشرة ضمن مستعمرات أو مجموعات مختلفة الأعمار، وتفرز مادة شمعية بيضاء تغطي أجسامها بهدف الحماية من فقدان الماء وأشعة الشمس المفرطة.

وتتسبب الحشرة القرمزية بأضرار مباشرة على نبات الصبار، إذ تتغذى على السوائل التي يحتويها مما يؤدي إلى جفاف النبات وموته في حال الإصابة الشديدة وبشار إلى أن تناول ثمار الصبار المصابة لا يشكل أي ضرر صحي على المستهلك.

وتنتشر هذه الحشرة في مناطق زراعة الصبار أو ما يعرف بالتين الشوكي في عدد كبير من دول العالم مثل الولايات المتحدة والمكسيك وأستراليا وسيريلانكا والهند وأفريقيا وقبرص وفلسطين والمغرب العربي وغيرها.

وقد تم رصد الإصابة بهذه الحشرة في صيف عام ٢٠٢٢ في عدة مناطق من ريف طرطوس، شملت ريف بانياس وصافيتا والدريكيش والقدموس حيث ساعدت الظروف الجوية المناسبة مثل الرطوبة العالية والحرارة المعتدلة على انتشارها، كما تم رصد وجود بعض الأعداء الحيوية للحشرة أثناء متابعة مواقع الإصابة.

ولمكافحة هذه الحشرة توجد عدة طرق أهمها الطريقة الميكانيكية التي تعتمد على تقليم وإزالة النباتات المصابة بشدة وجمعها في أكياس نايلون مغلقة بإحكام، ثم دفنها أو حرقها مع إزالة المستعمرات الحشرية من ألواح الصبار يدوياً باستخدام ضغط ماء عال أو أدوات تنظيف كالمكانس.

أما الطريقة الوقائية فتعتمد على عدم نقل فاكهة الصبار من المناطق المصابة إلى المناطق السليمة، ويشمل ذلك استخدام صناديق بلاستيكية بدلاً من الخشبية بعد غسل الفاكهة وتعقيمها وذلك لمنع انتقال الحشرة عبر وسائل النقل مثل الشاحنات التي تزيد من احتمال انتشار العدوى.

وتشمل طرق المعالجة أيضاً حرق أو دفن النباتات المصابة في بداية ظهور الحشرة وتقليم الأجزاء المصابة خلال فصل الخريف وبداية الشتاء، والتخلص منها بشكل نهائي لمنع بقاء مصدر العدوى مع حلول فصل الربيع.

أما المعالجة الكيميائية فتتم من خلال رش نباتات الصبار في نهاية شهر نيسان عند ارتفاع درجات الحرارة، باستخدام الزيت الصيفي الممزوج بمبيدات متخصصة مثل ثياميثوكسام واداكلوبراید ولنترات على الأقل مرتين بفاصل زمني ١٥ يوما مع الالتزام بفترات الأمان قبل حصاد الثمار.

ويوصي الخبراء بقلع النباتات المصابة بشدة وطمرها داخل الحقول لمنع انتقال الإصابة إلى الحقول المجاورة، كما يُوصى بإدخال أصناف من الصبار تقاوم الحشرة القرمزية وتتميز بثقاوت في أوقات النضج مثل بلارة ومرجانة وغالية والكرامة وأنجاد والشرّاطية وملك، حيث يمكن استخدام هذه الأصناف أيضاً كعلف للماشية نظرا لمقاومتها العالية للحشرة.

علاج جديد للسكري يؤخر ظهور الأعراض لسنوات

بدأ مرضى في بريطانيا بالحصول فعلاً على علاج جديد لمرض السكري، وهو علاج يسود الاعتقاد بأنه يشكل تحولاً جذرياً كبيراً ومهماً في مجال مكافحة المرض، حيث إنه ينجح في تأخير ظهور أعراض المرض لسنوات، وقد يقضي عليه بشكل نهائي ويجعل المرضى يستغنون عن حقن أنفسهم بالأنسولين كما هو معروف.

وبحسب التفاصيل، التي أوردها تقرير نشره موقع «ساينس ألبرت» Science Alert، واطلعت عليه «العربية نت»، فالأول مرة، يُغير العلم المفهوم السائد لمرض السكري، حيث لا يتم إدارة المرض، وإنما يتم اعتراضه قبل ظهور الأعراض.

ومع بدء أول مرضى في بريطانيا بتلقي العلاج الجديد الرائد، الذي يحمل اسم «تيبليزوماب»، يقوم العلماء على تطوير طرق لتحديد من قد يستفيد من هذا الدواء الذي لا يُجدي نفعاً إلا إذا أُعطي قبل ظهور أي أعراض.

وفي مستشفى رويال ديفون، التابع لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا، بدأ علاج أول إنسانة بالغة في بريطانيا وتُدعى هانا روبنسون، وتتي اكتُشفت إصابتها المبكرة بداء السكري من النوع الأول بالصدفة أثناء فحص الحمل الروتيني.

وعلى الرغم من أن النوع الأول غالباً ما يُعتبر مرضاً يصيب الأطفال، إلا أن أبحاثاً من «جامعة إكستر» البريطانية أبرزت أن أكثر من نصف الحالات الجديدة تحدث لدى البالغين.

وبالنسبة لملايين المصابين بداء السكري من النوع الأول حول العالم، فإن العلاج لإنتاج الأنسولين من البنكرياس. وبدون الأنسولين، ترتفع مستويات السكر في الدم بشكل خطير، مما يزيد من خطر الإصابة بالعمى والفشل الكلوي والوفاة المبكرة.

ويُعاني حوالي ١٠٪ من مرضى السكري من النوع الأول، بينما يُعاني ٩٠٪ الباقون من النوع الثاني، وهي حالة مرتبطة بعوامل نمط الحياة حيث لا يزال الأنسولين يُنتج ولكنه لا يعمل بشكل صحيح.

ويُصاب حوالي ٩٢ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عاماً في الولايات المتحدة.

- ووفقاً لشركة «إديسون ريسيرش»، فإن نسبة الاستماع لـ«البودكاست» على «يوتيوب» في الولايات المتحدة، التي تبلغ ٣٣ في المائة، تتفوق الآن على «سبوتيفاي» (٢٧ في المائة) و«أبل بودكاست» (١٥ في المائة). وقال غولدنبرغ على خشبة المسرح: «هذه الشركة عمرها ٢٠ عاماً فقط، وقد استطاعت تغيير مشهد الإعلام جذرياً».

شركات الإعلام تُعيد تقييم «يوتيوب»

ويُجبر صعود «يوتيوب» شركات الإعلام على إعادة النظر في كيفية استخدامها للخدمة. ففي حين بدأت هذه الشركات التعامل -في السابق- مع «يوتيوب» بصفته قناة تسويقية تعرض نماذج من الحلقات والمقاطع، فإنها مؤخراً بدأت تُجزّئ وتُفرّق كتالوغاتها القديمة لإنتاج أنواع جديدة من المحتوى الطويل.

ويقدم «تيبليزوماب» نهجاً مختلفاً تماماً، فبدلاً من مجرد استبدال الأنسولين، يستهدف هذا الدواء الهجوم المناعي الذي يُسبب داء السكري من النوع الأول.

وعادةً ما يكون جهازنا المناعي بارعاً في التمييز بين الصديق والعدو، فيحمينا من العدوى والسرطان دون المساس بأعضائنا. ولكن في بعض الأحيان، ولأسباب لا تزال غير مفهومة تماماً، يُنهار هذا التوازن في عملية تُعرف باسم المناعة الذاتية.

وفي داء السكري من النوع الأول، يهاجم الجهاز المناعي البنكرياس عن طريق الخطأ، مُدمراً الخلايا المُنتجة للأنسولين.

ويعمل دواء «تيبليزوماب» عن طريق إعادة تدريب الجهاز المناعي وتثبيط الخلايا المُستهدفة للبنكرياس، حيث أظهرت الدراسات أنه يُمكنه تأخير المرض والحاجة إلى العلاج بالأنسولين لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، مع آثار جانبية خفيفة عموماً.

والدواء معتمد بالفعل في الولايات المتحدة، وهو قيد المراجعة للاستخدام الروتيني من قِبل هيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا أيضاً.

ويقول الأطباء إن هناك مشكلة تتعلق بهذا الدواء، حيث يحلول الوقت الذي تظهر فيه أعراض مرض السكري من النوع الأول، مثل العطش وفقدان الوزن والتعب، يكون أكثر من ثلاثة أرباع قدرتهم على إنتاج الأنسولين قد دُمرت بالفعل.

ولكي ينجح دواء «تيبليزوماب» والعلاجات المماثلة، يجب إعطاؤها قبل ظهور الأعراض، بينما لا تزال مستويات السكر في الدم طبيعية. وهذا يعني أن هذه العلاجات ليست خياراً مثالياً للأشخاص الذين يعانون بالفعل من مرض السكري من النوع الأول.

«يوتيوب» يُهدد هوليوود: «سنأكلكم»

٢٧ دقيقة فقط هو الوقت الذي احتاج إليه مسؤول تنفيذي في «يوتيوب» لكي يُثبت أن شركته تُسيطر على جميع جوانب كيفية إنشاء الناس للفيديوهات، ومشاهدة العروض عبر الإنترنت.

كان هذا هو مدة محاضرة ألقاها أخيراً فيدي غولدنبرغ، «رئيس شراكات التلفزيون والأفلام في (يوتيوب)»، في مؤتمر «StreamTV» الذي عُقد في دنفر الشهر الماضي، كما كتب جارِيد نيومان(*).

«يوتيوب»... هو التلفزيون الجديد

حمل عرض غولدنبرغ التقديمي عنواناً متفائلاً: «يوتيوب هو التلفزيون الجديد»، لكن المحاضرة حملت دلالة واضحة: المقاومة لا طائل منها.

حضرتُ ذلك المؤتمر لإدارة حلقتي نقاش، وحضرتُ العديد من المناقشات والعروض التقديمية الأخرى هناك، لكن محاضرة غولدنبرغ هي التي ما زلتُ أفكر فيها. ففي حين دارت النقاشات خلال أغلب جلسات المؤتمر عن حديث منشئي المحتوى حول أعمالهم، كان «يوتيوب» حاضراً ليُؤكد أنه سيُسيطر عليهم في النهاية.

نجاحات باهرة

ولقد حقق ذلك بالفعل... من بعض النواحي. جاء غولدنبرغ مزوّداً بالبيانات ليؤكد هيمنة «يوتيوب» على قطاع التلفزيون. أبرز نقاطه إقناعاً:

- أفادت شركة «نيلسن» بأن «يوتيوب» يستحوذ الآن على ١٢,٤ في المائة من وقت مشاهدة التلفزيون اليومي في الولايات المتحدة، مقابل ٨,٦ في المائة في بداية عام ٢٠٢٤. وقد تجاوز «يوتيوب» منصة «نتفليكس» التي تأتي الآن في المرتبة الثانية بفارق كبير بنسبة ٧,٥ في المائة.

- يسجّل نحو مليارَي شخص دخولهم إلى «يوتيوب» مرة واحدة على الأقل شهرياً، ويشاهدون مجتمعين أكثر من مليارَي ساعة من الفيديو يومياً.

- يُشاهَد ما يقرب من مليار ساعة من هذه الساعات على أجهزة التلفزيون يومياً.

تزايد نسبة الشباب و«البودكاست» رائج

يصل «يوتيوب» إلى ٩٢ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عاماً في الولايات المتحدة.

- ووفقاً لشركة «إديسون ريسيرش»، فإن نسبة الاستماع لـ«البودكاست» على «يوتيوب» في الولايات المتحدة، التي تبلغ ٣٣ في المائة، تتفوق الآن على «سبوتيفاي» (٢٧ في المائة) و«أبل بودكاست» (١٥ في المائة). وقال غولدنبرغ على خشبة المسرح: «هذه الشركة عمرها ٢٠ عاماً فقط، وقد استطاعت تغيير مشهد الإعلام جذرياً».

شركات الإعلام تُعيد تقييم «يوتيوب»

ويُجبر صعود «يوتيوب» شركات الإعلام على إعادة النظر في كيفية استخدامها للخدمة. ففي حين بدأت هذه الشركات التعامل -في السابق- مع «يوتيوب» بصفته قناة تسويقية تعرض نماذج من الحلقات والمقاطع، فإنها مؤخراً بدأت تُجزّئ وتُفرّق كتالوغاتها القديمة لإنتاج أنواع جديدة من المحتوى الطويل.

ويقدم «تيبليزوماب» نهجاً مختلفاً تماماً، فبدلاً من مجرد استبدال الأنسولين، يستهدف هذا الدواء الهجوم المناعي الذي يُسبب داء السكري من النوع الأول.

وعادةً ما يكون جهازنا المناعي بارعاً في التمييز بين الصديق والعدو، فيحمينا من العدوى والسرطان دون المساس بأعضائنا. ولكن في بعض الأحيان، ولأسباب لا تزال غير مفهومة تماماً، يُنهار هذا التوازن في عملية تُعرف باسم المناعة الذاتية.

وفي داء السكري من النوع الأول، يهاجم الجهاز المناعي البنكرياس عن طريق الخطأ، مُدمراً الخلايا المُنتجة للأنسولين.

ويعمل دواء «تيبليزوماب» عن طريق إعادة تدريب الجهاز المناعي وتثبيط الخلايا المُستهدفة للبنكرياس، حيث أظهرت الدراسات أنه يُمكنه تأخير المرض والحاجة إلى العلاج بالأنسولين لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، مع آثار جانبية خفيفة عموماً.

والدواء معتمد بالفعل في الولايات المتحدة، وهو قيد المراجعة للاستخدام الروتيني من قِبل هيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا أيضاً.

ويقول الأطباء إن هناك مشكلة تتعلق بهذا الدواء، حيث يحلول الوقت الذي تظهر فيه أعراض مرض السكري من النوع الأول، مثل العطش وفقدان الوزن والتعب، يكون أكثر من ثلاثة أرباع قدرتهم على إنتاج الأنسولين قد دُمرت بالفعل.

ولكي ينجح دواء «تيبليزوماب» والعلاجات المماثلة، يجب إعطاؤها قبل ظهور الأعراض، بينما لا تزال مستويات السكر في الدم طبيعية. وهذا يعني أن هذه العلاجات ليست خياراً مثالياً للأشخاص الذين يعانون بالفعل من مرض السكري من النوع الأول.

وقال غولدنبرغ: «هذا هو المجال الذي نعتقد أن غالبية شركات الإعلام المتطورة تعمل فيه اليوم»، ويعتقد أنه قريباً، ستبدأ هذه الشركات إنتاج محتوى جديد لـ«يوتيوب» تحديداً.

في بداية العام، أطلقت «نيكلوديون» برنامجاً جديداً على «يوتيوب» للأطفال في سن ما قبل المدرسة بعنوان «كيد كاوبوي»، متجاوزةً قنوات «باراماونت» وخدمات البث. كما تُنتج «ناشيونال جيوغرافيك» محتوى أصلياً لـ«يوتيوب». وفي البرازيل، أنتجت «إندیمول شاين برازيل» برنامجاً مشتقاً من برنامج «ماستر شيف»، يضم نخبة من المؤثرين في مجال الطعام في البلاد.

وقال غولدنبرغ للحضور: «أتوقع أن نشهد المزيد والمزيد من المحتوى الأصلي المُعدّ لـ(يوتيوب) أولاً، ثم يُمكن إعادة توجيهه إلى التلفزيون».

مصداقية منشئ المحتوى

وفي حين يسعى «يوتيوب» لكسب ودّ شركات الإعلام الكبرى، فإنه يبني أيضاً جيشاً من منشئي المحتوى الأصغر حجماً ليحلوا محلها.

تجارية جديدة تماماً مثل «كوميدي بايتس» و«فاميلي فليكس» لعرض كتالوغها القديم.

كرة القدم الشعبية في حلب... ملاعب الهواة تصنع الشغف وتكتشف المواهب

في شوارع حلب المكتظة بالحركة والحياة اليومية، ينبض حيّز آخر بالحيوية مع كل مساء، حيث يخرج العشرات من الشبان من مختلف الأعمار والتخصصات ليحملوا معهم شغفهم بكرة القدم، بعيداً عن الأندية الرسمية والملاعب الكبرى، هؤلاء لا يرتدون قمصان الفرق المحترفة، ولا يسعون وراء شهرة أو عقود احترافية، لكنهم يلعبون بروح لا تقل عن المحترفين حماسة وتفانياً.

في أحد أحياء حلب الغربية، تحديداً قرب حي الفرقان، يتجمع كل أسبوع ستة شبان في العشرينات من العمر، يتفقون عبر مجموعة على تطبيق «واتساب» لترتيب مباراة أسبوعية على ملعب سداسي مستأجر. يوسف، طالب جامعي في كلية الاقتصاد، هو من ينسّق المجموعة ويحرص على أن يلتقي أصدقاؤه في موعد ثابت، يقول: «من أيام المدرسة ونحن نلعب سوا، وبعد الحرب تفرّقنا شوي، بس رجعنا نلتقي كل أسبوع، ننسى الدراسة والضغوط ونلعب كرة. هي المتنفس الوحيد إلنا».

زميله أحمد، الذي يعمل في محل لبيع الهواتف المحمولة، يرى أن كرة القدم بالنسبة لهم أكثر من مجرد رياضة. «هي فرصة نلتقي فيها، نضحك، نتنافس، ونفرغ كل تعب الأسبوع، ما عنا هدف نكون لاعبين محترفين، بس اللعب صار جزء من حياتنا، خصوصاً بعد ما صرنا نشتغل أو ندرس وما بقى في وقت فراغ متل قبل».

ويستأجر هؤلاء الشبان ملعباً سداسياً بمبلغ يُجمع بينهم بالتناوي، يتراوح عادة بين ١٠٠ إلى ١٥٠ألف ليرة سورية للساعة الواحدة، في مكان قريب، التقينا أبو حازم، مالك أحد هذه الملاعب الخاصة، والذي يروي تجربته مع تزايد الإقبال على هذه الملاعب. «كل يوم في حجوزات، والشباب بييجوا بعد الدوام، بعد الدراسة، أحياناً حتى بعد الساعة ١٢ بالليل. نحن نوفر الكرات، التيشيرتات، وحتى الحكام أحياناً، بس الأهم إنهم يلاقوا مكان يلعبوا فيه».

ويضيف أبو حازم: «أحياناً بييجوا طلاب، مرات موظفين، وأحياناً شباب من عائلات نازحة أو مناطق شعبية، كلهم بجمعهم حب الكرة. هاد النوع من الرياضة مهم لأنه بيبعد الشباب عن العادات السلبية، وبيعزز الصداقة بينهم».

ورغم بساطة هذه الأنشطة، إلا أن لها صدى لدى بعض المحللين الرياضيين الذين يرون في الملاعب الشعبية مساحة مهمة لاكتشاف مواهب جديدة، يقول الكابتن علاء، وهو مدرب سابق لفئات ناشئة في نادي الاتحاد: «كثير من المواهب مرّت من هون، وفيه شباب كان ممكن يكونوا نجوم لو كان في دعم أو رعاية. الملاعب الشعبية صارت حلقة ضرورية ضمن واقع رياضي فيه ضعف بالبنية التحتية وغياب برامج كشف المواهب».

ويشير، إلى أن اللعب الحر بين الهواة يفتح المجال أمام الكثير من الشبان لتطوير أنفسهم بدنياً وذهنياً، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الانضمام لأندية محترفة بسبب الظروف المعيشية أو البعد الجغرافي. «الكرة الشعبية جزء من الثقافة الرياضية، ومن الضروري أن تكون هناك جهة تتابع هذا النوع من النشاط وتقدم له نوعاً من التنظيم والدعم».

ويمكن القول إن كرة القدم في الأحياء الشعبية بمدينة حلب لم تفقد بريقها، بل ربما استعادت جزءاً من روحها الحقيقية: الشغف، الصداقة، وفي وقت لا تزال فيه مهمة لاكتشاف مواهب جديدة، يقول الكابتن علاء، وهو مدرب سابق لفئات ناشئة في نادي الاتحاد: «كثير من المواهب مرّت من هون، وفيه شباب كان ممكن يكونوا نجوم لو كان في دعم أو رعاية. الملاعب الشعبية صارت حلقة ضرورية ضمن واقع رياضي فيه ضعف بالبنية التحتية وغياب برامج كشف المواهب».

محمد الحلو... نجم نادي الحرية في الثمانينيات ومسيرة حافلة بالعطاء لاعباً ومدرباً

يعتبر محمد الحلو أحد أبرز نجوم نادي الحرية الحلبي خلال فترة الثمانينيات، حيث لمع اسمه كلاعب مميز تميز بسرعته الكبيرة وقدرته على استغلال الهجمات المرتدة من الجهة اليسرى، مدعوماً بمهارات فنية عالية مكّنته من اختراق دفاعات الخصوم وتسجيل أهداف حاسمة، الأمر الذي جعله يحظى بمحبة الجمهور وزملائه على حد سواء.

ولد الحلو في مدينة حلب عام ١٩٦٠، ونشأ في حي قاضي عسكر الشعبي، حيث اكتسب حب كرة القدم منذ صغره متأثراً بخاله اللاعب والحكم الدولي الراحل جميل حلو. برز نجمه مبكراً في دوري المدارس، لا سيما في المرحلة الإعدادية، حيث نال لقب أفضل لاعب وهداف البطولة، ما مهّد لانضمامه إلى نادي الحرية الذي تدرج في فئاته وصولاً إلى فريق الرجال.

وخلال ستة مواسم لعبها مع الفريق الأول لنادي الحرية (١٩٧٩ – ١٩٨٧)، سجّل أكثر من ٣٠ هدفاً في الدوري السوري، وكان مثالاً للانضباط داخل الملعب، إذ لم يتلقَّ سوى بطاقة حمراء واحدة وكانت نتيجة اندفاعه الزائد في إحدى المباريات. ومن أبرز محطاته مع النادي، هدفه في مرمى الحارس الدولي عبد الناصر عباسي في لقاء التعادل مع نادي الاتحاد، وهدفه الحاسم ضد تشرين في مباراة انتهت بفوز الحرية ٢-١.

وقد جاءت دعوته الأولى إلى منتخب سوريا للرجال عام ١٩٨١، عقب مباراة تألق فيها أمام الوثبة وسجّل هدف الفوز في الدقيقة الأخيرة، بحضور الحكم الدولي محمد عزام الذي كان يتولى حينها تدريب المنتخب، ليتم استدعاؤه مباشرةً إلى المعسكر التدريبي في المغرب.

شارك الحلو مع ناديه في بطولات عدة أبرزها «دورة المحبة» و«دورة الصحفيين»، واختتم مسيرته الكروية في مباراة ودية أمام جبلة سلّم خلالها قميصه للاعب زكريا ديمان.

بعد اعتزاله، اتجه الحلو إلى التدريب، وشارك في معظم الدورات التدريبية التي نظّمها الاتحاد السوري لكرة القدم بالتعاون مع الاتحاد الآسيوي، إضافة إلى دورات متقدمة في ماليزيا عام ٢٠١١ برفقة المدرب فجر إبراهيم. نال شهاداتي التدريب الآسيويتين C و B، ودرّب فرقاً ومنتخبات عدة، منها، مساعد مدرب منتخب سوريا الوطني مع الكابتن أحمد الشعار، مدرب المنتخب الأولمبي السوري، مدرب منتخب الأشبال، ومدرب منتخب المدارس في لبنان، ومدرب فرق الفئات العمرية في نادي الحرية، مشرف فني على قواعد نادي عفرين، نشاط إداري موازٍ للمسيرة الرياضية.

إدارياً، شغل الحلو عدة مناصب في نادي الحرية، حيث كان عضواً في مجلس الإدارة لثلاث دورات، ومشرفاً على فرق الفئات العمرية، وعضواً في اللجنة الفنية لكرة القدم بحلب، كما اختير أكثر من مرة عضواً في لجنة المدربين الرئيسية في اتحاد الكرة السوري.

وعاصر محمد الحلو خلال مسيرته الكروية عدة أجيال من نجوم الكرة السورية، من أبرزهم في الجيل الأول، عبد الفتاح حوا وأحمد قدور ومحمد عقاد، وفي الجيل الثاني، رضوان شيخ حسن وأحمد مصلح ووليد بيطار وفي الجيل الثالث، عبد اللطيف الحلو وماهر كردي وجوزيف ليوس وغيرهم.

وترك بصمة مميزة في تاريخ نادي الحرية والكرة السورية، كلاعب خلوق وهداف مميز، ثم كمدرب أكاديمي وإداري ملتزم خدم الرياضة بإخلاص لعدة عقود.

أهلي حلب يهزم الكرامة ويُتوّج بلقب الدوري السوري بعد ٢٠ عاماً

تمكن نادي أهلي حلب من تحقيق الفوز على منافسه الكرامة بهدفين مقابل لا شيء، اليوم السبت، ليُتوّج بلقب الدوري السوري لكرة القدم بعدما حقق الانتصار على الكرامة، من دون أن يحتاج إلى هدية من فريق حطين الذي تمكن من حسم المواجهة لصالحه أمام الوحدة بثلاثة أهداف مقابل لا شيء، ليُقدم خدمة لكتيبة المدرب أحمد الهواش الذي استطاع الظفر باللقب رغم جميع الظروف.

واستطاع نادي أهلي حلب حسم لقب الدوري السوري لكرة القدم بعدما حقق الانتصار على الكرامة، من دون أن يحتاج إلى هدية من فريق حطين الذي تمكن من حسم المواجهة لصالحه أمام الوحدة بثلاثة أهداف مقابل لا شيء، ليُقدم خدمة لكتيبة المدرب أحمد الهواش الذي استطاع الظفر باللقب رغم جميع الظروف.

وأعاد نادي أهلي حلب لقب الدوري السوري لكرة القدم إلى خزانته بعد غياب دام عشرين عاماً، وتحديداً منذ أن نجح الفريق في حصد اللقب السادس في تاريخه عام ٢٠٠٥، عندما كان يشرف على تدريبه المدير الفني ياسر السباعي، فيما استطاع المدرب الحالي أحمد الهواش نيل لقبه الثاني في مسيرته التدريبية، بعدما قاد الفريق الحلبي إلى نيل اللقب الرابع في تاريخه عام ١٩٩٣.

ومن جهة أخرى، فشل مدرب نادي الوحدة نزار محروس في تحقيق لقب الدوري مع فريقه (حقق اللقب مرتين)، رغم أن المدير الفني استطاع حسم اللقب مع فريق الجيش، فيما لم ينجح المدير الفني لفريق الكرامة محمد قويض في قيادة الفريق الحمصي إلى نيل اللقب التاسع في تاريخه، خاصة أن الجيش هو الأكثر تتويجاً (١٧ لقباً).

دعوة للسلام من خلف القضبان.. فهل سيكون الحوار بديلاً للسلاح؟

حاوره/ مجد محمد

أشار حسين الأحمد على أنه جاءت دعوة القائد عبد الله أوجلان للسلام في لحظة سياسية دقيقة، تتشابك فيها التحديات الداخلية مع التوترات الإقليمية، دعوة حث فيها جميع الأطراف على تغليب لغة الحوار على صوت السلاح، والبحث عن حل سياسي عادل وشامل.

في تطور لافت يعيد ملف القضية الكردية إلى واجهة المشهد السياسي، أطلق القائد عبد الله أوجلان من محبسه دعوة جديدة للسلام، داعياً إلى إنهاء الكفاح المسلح، والعودة إلى طاولة الحوار لحل أزمات المنطقة والشرق الأوسط، وخصوصاً القضية الكردية في تركيا بوسائل ديمقراطية وسلمية.

هذه الدعوة، التي تأتي في ظل توتر سياسي داخلي وإقليمي متصاعد، تثير تساؤلات عديدة حول دلالاتها وتوقيتها، ومدى استعداد الأطراف المعنية للاستجابة لها، فهل تمهد هذه الرسالة لمرحلة جديدة من المصالحة؟ أم أنها ستواجه مصير الدعوات السابقة التي أُجهضت بفعل التجاذبات السياسية.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع حسين الأحمد عضو حزب الاتحاد الديمقراطي، ودار الحوار التالي:

***ما هو مضمون نداء القائد عبد الله أوجلان الأخير بشأن حل الحزب التابع له؟**

يتمحور النداء حول الدعوة إلى مراجعة عميقة لطبيعة الكفاح الكردي، والانتقال من المسار العسكري إلى المسار السياسي والسلمي كوسيلة لحل القضية الكردية، فالنداء جاء بالدعوة إلى حل الحزب أو إعادة هيكلته، فهو يرى أن استمرار الصراع المسلح لم يعد يخدم القضية الكردية، وأن الوقت قد حان للتخلي عن الكفاح المسلح لصالح عمل سياسي ديمقراطي ومدني، وكذلك دعوة للحوار والتهدئة مع الدولة التركية، فهو يدعو إلى حوار جدي مع الدولة التركية، مبني على الاعتراف بالحقوق الكردية ضمن تركيا موحدة وديمقراطية، وكذلك تحقيق السلام كأساس لحل أزمات الشرق الأوسط، فهو يؤكد أن القضية الكردية ليست فقط قضية داخلية تركية أو سورية، بل مفتاح رئيسي للسلام في الشرق الأوسط، ويجب معالجتها بعيداً عن لغة الحرب والتهميش، وأيضاً نداء للعقلانية ووحدة الشعوب، فيشدد القائد أوجلان على أهمية التعايش بين الشعوب الكردية، العربية، التركية، والفارسية، ضمن مشروع ديمقراطي مشترك، بعيداً عن القومية الضيقة، وأخيراً التأكيد على الإدارة الذاتية والديمقراطية التشاركية، فبدلاً من المطالبة بدولة قومية كردية، يدعو القائد أوجلان إلى نموذج الأمة الديمقراطية، حيث تحترم حقوق الكرد ضمن كيانات موجودة، عبر حكم ذاتي ديمقراطي

***هل هذا النداء يعتبر تحولاً جذرياً في موقف القائد أوجلان؟ وما الأسباب التي دفعته إلى هذا الطرح الآن؟**

نعم، يمكن اعتبار هذا النداء تحولاً جذرياً أو على الأقل نقلة إستراتيجية مهمة في موقف القائد عبد الله أوجلان، خاصة إذا نظر إليه في سياق مسيرته الطويلة في النضال الكردي التي بدأت بالكفاح المسلح وانتقلت تدريجياً نحو طرح مفاهيم السلام، الديمقراطية، والأمة الديمقراطية، وأما الاسباب تتمثل بالاقتناع بعدم جدوى العمل المسلح في هذه المرحلة، فبعد عقود من الصراع المسلح، يبدو أن القائد أوجلان توصل إلى قناعة بأن الكفاح المسلح لم يعد الوسيلة المثلى لتحقيق الحقوق الكردية، خصوصاً مع تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، فالبوم المسار السياسي بات أكثر تأثيراً في رسم مستقبل الشعوب، والسلام أصبح ضرورة إستراتيجية لا خياراً تكتيكياً، والسعي لتجنيب الشعب الكردي المزيد من الحروب والمعاناة، فالحروب المستمرة، خاصة في سوريا والعراق، أثقلت كاهل ابناء المنطقة، ومنهم الكرد ، فالقائد أوجلان يدرك أن استمرار الصراع قد يؤدي إلى فقدان المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية، وبالتالي، فإن خياره بالسلام هو حماية للشعب الكردي ومستقبله، وكذلك مراجعة فكرية وسياسية عميقة داخل السجن، فمنذ سنوات، وخلال فترة سجنه في جزيرة إيمرالي، بدأ أوجلان بمراجعة فكرية معمقة، تطورت إلى مفهوم الأمة الديمقراطية والكونفدرالية الديمقراطية، مبتعداً عن فكرة الدولة القومية، ومقتراً من تصور يضمن الحقوق عبر التشاركية السياسية والثقافية، وكذلك التحولات الإقليمية والدولية، فهناك تغيرات كبيرة في المنطقة، تقارب تركي-سوري محتمل، تغير في سياسات القوى الكبرى تجاه سوريا والعراق، وضغط متزايد على الفصائل المسلحة، أوجلان يرى أن المرحلة تقتضي التكيف الذكي مع هذه المتغيرات دون التنازل عن الحقوق، وأيضاً الرغبة في إنهاء عزلته والعودة كطرف في الحل، فمن خلال هذا النداء، يبعث أوجلان برسالة سياسية مهمة، أنا لا زلت موجوداً كلاعب أساسي في المعادلة، ويعرض نفسه كجسر للحوار والحل، لا كرمز للصراع فقط

***كيف يمكن فهم دعوة القائد أوجلان للسلام؟ وهل هناك أطراف إقليمية أو دولية متجاوبة معها؟**

دعوة القائد أوجلان للسلام ليست مجرد مبادرة رمزية أو إعلامية، بل تمثل رؤية فكرية واستراتيجية متكاملة تنبع من مراجعة شاملة لطبيعة الصراع في المنطقة، وتركز على أن السلام ليس تنازلاً، بل خيار استراتيجي يضمن الحقوق الكردية ضمن نظام ديمقراطي تعددي، ويخرج القضية من عزلتها المسلحة إلى فضاء شرعي ومفتوح، والكرد ليسوا ضد الشعوب الأخرى، بل هم جزء من نسيج المنطقة، ويتطلعون إلى التعايش مع العرب والترك والفرس، لا إلى مواجهتهم، وأن الوسائل السلمية أكثر قدرة على كسب التأييد الدولي وتحقيق الحقوق عبر المؤسسات وليس عبر البندقية، والأطراف الإقليمية المتجاوبة جزئياً أو ضمنياً، منهم الحكومة السورية المؤقتة، فدمشق لم تعلن موقفاً مباشراً من نداء أوجلان، لكنها ترحب ضمنياً بأي تحول يضعف النزائع التركية للتدخل في شمال سوريا، فالحوار بين الإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة لا يزال محدوداً، لكن دعوات السلام تعزز فرص إستئناف مفاوضات جدية، وكذلك تركيا على المستوى غير الرسمي أو الاستخباراتي، فدعوة أوجلان تمثل فرصة لأنقرة لتسوية ملفها الكردي داخلياً وخارجياً إذا أرادت تخفيف عزلتها الإقليمية، وإقليم كردستان العراق، وخاصة حكومة أربيل، مهتمة بوجود استقرار سياسي في المنطقة، وأي تهدئة بين تركيا والكرد تصب في مصلحة الإقليم سياسياً واقتصادياً، أما الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا فهي مهتمة جداً بالنداء فهم يسعون لاستقرار مناطق شمال شرق سوريا، ودعوة أوجلان للسلام تنسجم مع الرؤية الأميركية لدعم الحوكمة المحلية ومحاربة الإرهاب بدون فتح جبهات جديدة

***هل تعتبر دعوة السلام هذه إستراتيجية لكسب نفوذ سياسي جديد أم تعبير عن موقف مبدئي؟**

في الحقيقة، دعوة القائد عبد الله أوجلان للسلام تحمل البعدين معاً، فهي من جهة تعبير صادق عن موقف مبدئي نابع من مراجعة فكرية عميقة، ومن جهة أخرى تحمل أبعاداً استراتيجية تسعى إلى إعادة تموضع سياسي للكرد في مرحلة مفصلية من تاريخ، فدعوته للسلام لا تأتي من موقع ضعف، بل من قناعة فكرية بأن الحقوق تنتزع بالحكمة والتنظيم والمشروع السياسي، لا بالسلاح وحده، وهو يرى أن السلام الحقيقي لا يكون عبر استسلام طرف، بل عبر اعتراف متبادل وضمان الحقوق للجميع وخاصة للشعب الكردي الذي تعرض تاريخياً للإقصاء والتهميش، ففي ظل المتغيرات الإقليمية، تقارب تركي-عربي، تحولات في الملف السوري، تقليص الحضور الأميركي مستقبلاً، الساحة السياسية تحتاج إلى عقلانية كردية تعيد تموضع القوى الكردية كجزء من الحل، لا كسبب للعزلة أو الاستهداف، كما أن هذه الدعوة تريك خصوم الكرد الذين اعتادوا تقديمهم كقوة متمردة أو انفصالية، وتعيد تشكيل صورتهم كقوة مدنية تسعى إلى شراكة حقيقية مع باقي المكونات.

***ما تأثير هذا النداء على مستقبل الأكراد في سوريا؟ وهل يمكن أن يسهم هذا النداء في تخفيف التدخلات العسكرية التركية في شمال سوريا؟**

النداء يعزز موقف الكرد السوريين كقوة سياسية واجتماعية ناضجة تبحث عن الحلول السلمية، كما يدعم مسار التفاوض مع الأطراف السورية الأخرى، وخاصة دمشق، ويمنح الإدارة الذاتية ورقة قوة على طاولة الحوار السياسي باعتبارها طرفاً غير عدائي بل بناء في المعادلة السورية، وبالتأكيد طرح القائد أوجلان يقطع الطريق على ذرائع التدخل التركي، حيث يظهر الجانب الكردي كطرف يدعو للسلام ويبحث عن حلول سلمية، هذا يضعف المبررات التي تقدمها أنقرة لتبرير عملياتها العسكرية، ويعزز فرص التهدئة.

***كيف تسهم هذه الخطوة في تقديم القضية الكردية كجزء من الحل في سوريا والمنطقة؟ وهل يمكن أن تفتح هذه المبادرة الباب أمام اعتراف دولي أوسع بالقضية الكردية؟**

الخطوة تضع الأكراد في موقع المبادرة السياسية، وتظهرهم كقوة تدعو إلى بناء السلام، وتحقيق الديمقراطية، وحماية وحدة الشعوب، وهذا يعكس نضجاً سياسياً كبيراً، ويعزز الصورة الإيجابية للكرد أمام المجتمع الدولي، ولأن الخطوات السلمية دائماً تلقى صدى إيجابياً لدى المجتمع الدولي، دعوة القائد أوجلان للحل السلمي قد تعيد طرح القضية الكردية على طاولة المجتمع الدولي كقضية عادلة وشريكة في السلام، وليست طرفاً في الصراع.

***ما الآفاق المستقبلية التي تفتحها هذه الدعوة؟ وما المطلوب من الأطراف الإقليمية والدولية بعد هذا النداء؟**

هذه الدعوة تفتح المجال لصياغة عقد اجتماعي جديد في المنطقة، يشمل الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للكرد، ويؤسس لنظام ديمقراطي لا مركزي يضمن حقوق جميع المكونات دون إقصاء، وعلى الأطراف الإقليمية، وخاصة تركيا وسوريا، أن تتلقف هذه الدعوة بإيجابية، وتبدأ حواراً مباشراً مع القوى الكردية، كما أن على المجتمع الدولي دعم هذا التوجه، والدفع نحو حلول سلمية تضمن الاستقرار وحقوق الشعوب في أن معاً.

***ختاماً، وبرأيك، ما الذي تحتاجه دعوة أوجلان الأخيرة لتتحول من مجرد رسالة من خلف القضبان إلى بداية حقيقية لمسار سلام دائم وشامل؟ وهل لا تزال هناك نافذة أمل لعودة الحوار في ظل الظروف الراهنة؟**

في خضم تعقيدات المشهد السياسي وتراكمات الصراع، تبقى دعوة القائد عبد الله أوجلان الأخيرة بمثابة اختبار جديد لإرادة الأطراف كافة، بين من يتمسك بخيار السلاح، ومن يؤمن أن الأفق لا يفتح إلا بالحوار، وربما لا تحمل الدعوة وحدها الحل، لكنها تضع حجر أساس يمكن البناء عليه إن توفرت الإرادة السياسية والثقة المتبادلة، وأعتقد أن نافذة الأمل لا تزال موجودة، لكنها تضيق، فكلما طالت فترة القطيعة، وكلما تصاعدت لغة الكراهية والتخوين، أصبح من الصعب إعادة الأمور إلى مسارها، ومع ذلك، فإن الدعوات المتكررة من القائد أوجلان، رغم ظروفه الصعبة، تحمل رسالة واضحة هي أن الفرصة لم تغلق بعد، وأن الخيار السلمي لا يزال مطروحاً، لكن اغتنام هذه الفرصة يحتاج إلى شجاعة سياسية، ووعي بأن الاستقرار الدائم لا يبنى بالقوة، بل بالاعتراف المتبادل والعدالة والعيش المشترك.

في مستشفيات دمشق الخاصة.. الممرضات ضحايا الاستغلال

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في مستشفيات دمشق الخاصة، حيث يُفترض أن تكون العناية الصحية في أعلى مستوياتها، تعيش الممرضات واقعاً مريراً يفتقد لأبسط مقومات الكرامة الإنسانية. خلف الجدران البيضاء وتحت أقنعة الابتسامات المهنية، تكتم آلاف الممرضات صرخات المعاناة اليومية التي تتراوح بين الاستغلال المادي والتحرش الجنسي والإرهاق النفسي والجسدي الذي لا يطاق.

تقول سمر، ممرضة في مستشفى خاص بدمشق منذ خمس سنوات، بينما تمسح دموعها خلف الكمامة: «أعمل ١٢ ساعة يومياً بأجر لا يتجاوز ٤٥٠ ألف ليرة سورية (أقل من ٤٠ دولاراً)، بينما يتقاضى الطبيب المبتدئ في نفس المستشفى ضعف هذا المبلغ عن نصف ساعات عملي». تضيف وهي تخفض صوتها خوفاً من المسؤولين: «في نهاية الشهر لا يكفيني راتبي لدفع أجار الغرفة التي أسكنها مع زميلتين أخريين، فكيف بي أؤمن احتياجات أسرتي؟».

ولا تقتصر المأساة على الأجور الزهيدة، بل تمتد إلى نظام العقود المجحف. تشرح رنا، التي تعمل في مستشفى خاص منذ ثلاث سنوات: «أُجبرنا على توقيع عقود تنص على أننا متطوعات، لنحرم من أبسط حقوقنا مثل التأمين الصحي والإجازات المرضية». تروي كيف أُصيبت بكورونا خلال الجائحة واضطرت للعمل رغم ارتفاع حرارتها لأن المستشفى رفض منحها إجازة دون خصم من الراتب الهزيل أصلاً.

لكن أخطر ما تواجهه الممرضات هو التحرش الجنسي الذي تحول إلى ظاهرة صامتة في العديد من المنشآت الصحية الخاصة. تغضض هبة صوتها إلى همسة وهي تروي تجربتها: «المسؤول عن القسم يطلب مني البقاء بعد الدوام لإنجاز أعمال إضافية، ثم يبدأ بلمسات «غير مقصودة»، وعندما اشتكيت لإدارة المستشفى، قالوا لي «هذا طبيعي في مجتمعنا، كوني أكثر حكمة»». الأكثر إيلاماً أن العديد من الضحايا يفضلن الصمت خوفاً من الفصل أو التشهير، خاصة في ظل غياب أي حماية قانونية أو نقابية فعلية.

ويصل الوضع إلى حد الإذلال أحياناً. تتذكر باسمين، ممرضة في العشرينات من عمرها: «يُطلب منا أحياناً تنظيف مكاتب الإدارة وخدمة أبناء المسؤولين في المستشفى، وكأننا خادمات وليس كوادر صحية». تضيف بأن الإدارة تخصم من رواتبهن مقابل أي غلطة بسيطة، بينما تتهاون مع أخطاء الأطباء الكبيرة.

وتقول لينا، أم لثلاثة أطفال: «أشتري حليب أطفالي بالتقسيط من الصيدلية التي أعمل فيها، بينما أبناء الممرضى الذين أخدمهم يشربون أفخر أنواع الحليب المستورد». تكمل بنبرة حزينة: «في بعض الأيام لا أكل سوى وجبة واحدة لأن مصاريف المواصلات تأكل نصف راتبي».

المفارقة الأكثر قسوة أن هذه المعاناة تحدث في ظل أرباح خيالية تجنيها المستشفيات الخاصة. يوضح أحد المحاسبين العاملين في مستشفى كبير، رفض الكشف عن اسمه: «تكلفة الممرضة لا تتجاوز ١٪ من قيمة الفاتورة التي يدفعها المريض مقابل عملية جراحية واحدة، ومع ذلك يبخلون عليها بكل قرش».

الضغوط النفسية الناتجة عن هذه الظروف تنعكس سلباً على جودة الرعاية المقدمة للمرضى. تعترف إحدى الممرضات: «أحياناً لا أستطيع التركيز وأنا أعطي الدواء للمريض لأنني أفكر كيف سأوفر ثمن الدواء لأبي المريض في البيت». حالة من الاستنزاف النفسي تصيب الكثيرات، حيث تقول دراسة أجرتها منظمة محلية أن ٧٨٪ من الممرضات في المستشفيات الخاصة يعانين من أعراض الاكتئاب.

وترك غياب النقابات الفاعلة والقوانين الرادعة الممرضات فريسة سهلة للاستغلال. تحكي نورا، التي عملت في ثلاث مستشفيات مختلفة: «في كل مكان نفس القصة، عندما تطلبين حقك يُقال لكِ: «هناك الآلاف غيرهن ينتظرن فرصتك»». هذا التهديد المستتر يجبر معظم الممرضات على القبول بواقع مرير.

رغم كل هذا، تستمر الممرضات في أداء واجبهن بدقة وإنسانية نادراً ما تجدان في القطاع الصحي. تقول سارة، وهي ممرضة في قسم الطوارئ: «عندما أرى مريضاً يشكرني على عنايتي به، أشعر بأن معاناتي لها معنى، لكن هذا لا يكفي لسد جوعي أو حماية كرامتي».

قوانين الجنسية تظلم السوريات وأطفالهن...

آلاف الأطفال مهددون بفقدان الهوية والانتماء

تقرير/ جمانة الخالد

في ظل استمرار تداعيات الحرب السورية التي شردت الملايين ومزّقت نسيج المجتمع، تبرز مشكلة قانونية وإنسانية معقدة تعصف بمصير آلاف الأطفال المولودين لأمهات سوريات وآباء أجانب، حيث لا تستطيع الأم السورية، بموجب القانون السوري، منح جنسيتها لأطفالها، ما يتركهم في دائرة ضياع قانوني وحرمان اجتماعي.

القضية تمس آلاف النساء السوريات المقيمات في بلدان اللجوء أو الاغتراب، ممن وجدن أنفسهن أمهات وحيدات يتحملن أعباء الحياة، ويواجهن قوانين تحرم أطفالهن من حقوق المواطنة، وعلى رأسها الجنسية.

سلمى، وهي لاجئة سورية من مدينة حمص تقيم في إحدى الدول الأوروبية، تزوجت من شاب أجنبي وأنجبت طفلة تدعى «يارا». إلا أن فرحتها سرعان ما اصطدمت بواقع قانوني قاسٍ: القانون في بلد الإقامة لا يمنح الجنسية إلا من جهة الأب، والقانون السوري يمنع الأم من نقل جنسيتها في حال كان الزوج غير سوري. وهكذا، أصبحت الطفلة بلا جنسية، تعيش في قلق دائم من المستقبل، وتهددها صعوبات في التعليم والرعاية الصحية والسفر.

الحال نفسها تنطبق على منى، وهي لاجئة سورية تعيش في لبنان، ومتزوجة من لبناني. فرغم أن أطفالها ولدوا على الأراضي اللبنانية، إلا أنهم لا يتمتعون بالجنسية اللبنانية بسبب قانون يقيّد منح الجنسية عبر الأم، فيما لا يمنحهم القانون السوري هوية سورية أيضاً. يعيش هؤلاء الأطفال في فراغ قانوني يحد من فرصهم في التعليم والخدمات الأساسية.

تعكس هذه الحالات واقعاً مريراً تعانيه المرأة السورية، التي لم تكتفِ بآلام الحرب والنزوح، بل وجدت نفسها مكبلة بقوانين مجحفة تميز ضدها وتحرم أبناءها من الحقوق الأساسية. وفي حين أن معظم الدول تمنح الأب حق نقل الجنسية لأطفاله، يبقى هذا الحق محظوراً على الأم السورية في حال زواجها من أجنبي، في مخالفة واضحة لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ويحذر خبراء قانونيون وحقوقيون من العواقب الخطيرة لهذا الوضع، مشيرين إلى أن حرمان الأطفال من الجنسية يضعهم في دائرة الخطر، ويجعلهم عرضة للاستغلال، والعمل القسري، والانخراط في نشاطات غير قانونية نتيجة غياب أي حماية قانونية أو اجتماعية.

ويؤكد ناشطون أن تغيير هذه القوانين لم يعد مسألة سياسية أو إدارية، بل هو ضرورة إنسانية ملحة. ويدعون الحكومة السورية والدول المضيفة للسوريين إلى مراجعة تشريعاتها بما يتماشى مع المعايير الدولية، والسماح للأمهات السوريات بمنح جنسيتهن لأطفالهن، على قدم المساواة مع الآباء.

ويطالب هؤلاء بوضع حد لهذا التمييز، ورفع الظلم عن آلاف الأمهات السوريات اللواتي يكافحن من أجل حماية مستقبل أطفالهن، داعين إلى التحرك العاجل قبل أن تتحول أزمة الجنسية إلى مأساة جديدة تضاف إلى سلسلة مآسي الشعب السوري.

غلاء المهور في حلب... عقبةٌ كبرى أمام الشباب ومصدر قلق للحياة الأسرية

السوري/ حلب

تشهد مدينة حلب في السنوات الأخيرة ظاهرة متصاعدة تتمثل في ارتفاع المهور بشكل غير مسبوق، ما خلق أزمة اجتماعية واضحة، وألقى بظلال ثقيلة على شريحة كبيرة من الشباب الراغبين في الزواج. هذه الظاهرة، التي كانت في السابق مرتبطة بالمكانة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي، باتت اليوم ظاهرة عامة تمتد عبر معظم الأحياء، سواء الغنية أو الفقيرة، وتحولت إلى عقبة حقيقية تهدد توازن العلاقات الأسرية، وتهدد بخلق فجوة في النسيج المجتمعي.

وفي حديثه لـ«السوري»، عبّر محمد، شاب يبلغ من العمر ٢٩ عاماً، يعمل موظفاً في إحدى الدوائر الحكومية، عن إحباطه الشديد من الواقع الحالي، قائلاً:

«راتبي الشهري كان لا يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة سورية، ولو ادخرت كامل راتبي لمدة سنة، فلن أستطيع تأمين نصف المهر المطلوب حالياً. نحن لا نطلب الزواج من طبقة الأغنياء، بل من أسر عادية، لكن المتطلبات باتت فوق طاقتنا».

ويضيف بأسى: «لا أستطيع حتى التفكير بتكوين أسرة، رغم أنني في سن الزواج، لأنني بكل بساطة عاجز مادياً عن تلبية الشروط المفروضة».

في المقابل، ترى بعض الفتيات أن غلاء المهور ليس دائماً نتيجة جشع الأهل، بل يعود في كثير من الأحيان إلى الضرورات المعيشية التي لا يمكن تجاهلها. وتقول رنا، طالبة جامعية في كلية الحقوق:

«نحن لا نريد المغالاة في المهور، لكن هناك حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في الزواج، مثل شراء الذهب والملابس وتجهيز المنزل. الأوضاع الاقتصادية صعبة على الجميع، والبنت أيضاً تحتاج لضمان حد أدنى من الكرامة والاستقرار في حياتها الجديدة.

ويعزو خبراء اجتماعيون واقتصاديون أسباب هذا الغلاء في المهور إلى عدة عوامل متشابكة، في مقدمتها التدهور الاقتصادي المستمر في سوريا، والانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية، لا سيما الذهب، الذي يُعد من العناصر الأساسية في تكوين المهر.

كما ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية لفئات ميسورة نحو المدينة في خلق حالة من التفاوت الاجتماعي، مما رفع من سقف التوقعات لدى بعض العائلات. وترافق هذا مع تقاليد اجتماعية راسخة ترى في المهر مؤشراً على قدرة الشاب المادية وتحمله للمسؤولية، وهو ما يدفع بعض الأسر إلى المغالاة في المهور لضمان ما تراه «مستقبلاً آمناً» لبناتها.

وفي ظل هذا الواقع المعقّد، يرى مختصون اجتماعيون أن الحلول لا تكمن فقط في انتقاد الظاهرة، بل في تبني رؤية مجتمعية جديدة تقوم على التوعية، وتخفيف التكاليف، والابتعاد عن مظاهر التفاخر والتباهي. كما يدعون إلى تشجيع المبادرات الأهلية التي تدعو إلى الزواج الجماعي، وتقديم تسهيلات حقيقية أمام الشباب المقبلين على الزواج.

ويؤكد المختصون أن رجال الدين والمثقفين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في نشر ثقافة التيسير، وتعزيز مفهوم الزواج القائم على المودة والتفاهم، وليس على الشروط المالية أو الأعباء التي قد تبدأ الزواج بأزمات ومشاكل.

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه هذه الظاهرة، يبقى حلم الزواج في حلب مؤجلاً بالنسبة لكثير من الشباب، بانتظار تحسّن الأوضاع أو تغيير في النظرة الاجتماعية. ومع كل ذلك، لا يزال الأمل قائماً بأن تنخفض المهور، وتعود الحياة الزوجية إلى مسارها الطبيعي، بعيداً عن التكاليف الباهظة والمعايير غير الواقعية التي باتت تعيق الاستقرار الأسري وتؤخر تكوين العائلات.

ست نفيسة.. حارة تروي حكايات دمشق بين الحجر والياسمين

دمشق/ مرجانة إسماعيل

حارة ست نفيسة في حي الشاغور بدمشق تُعدّ واحدة من الأحياء العريقة التي تحمل بين جنباتها عبق التاريخ وروح الأصالة الدمشقية. تقع هذه الحارة في قلب العاصمة السورية، ضمن نطاق حي الشاغور المشهور، الذي يُعتبر من أقدم الأحياء الدمشقية وأكثرها تميزاً من حيث الطراز المعماري والنسيج الاجتماعي. تتميز حارة ست نفيسة بأزقتها الضيقة المرصوفة بالحجر، وبيوتها القديمة المبنية وفق الطراز الدمشقي التقليدي، الذي يجمع بين البساطة والجمال، مع ساحات داخلية تزينها النوافير والأشجار المثمرة، مما يعطيها سحراً خاصاً يجعل الزائر يشعر وكأنه يعود بالزمن إلى حقبة قديمة.

يعود تاريخ حارة ست نفيسة إلى قرون مضت، حيث كانت جزءاً من النسيج العمراني لدمشق القديمة، التي اشتهرت بحاراتها المتلاصقة والتي تشكل لوحة فسيفسائية من التنوع الثقافي والاجتماعي. سُميت الحارة بهذا الاسم نسبة إلى السيدة نفيسة، التي يُعتقد أنها كانت شخصية محترمة في المجتمع الدمشقي القديم، أو ربما تكون قد وقفت على بناء أو ترميم أحد المعالم في الحارة، فخلّد اسمها فيها. مثل العديد من حارات دمشق، تحتفظ ست نفيسة بطابعها الديني والاجتماعي، حيث تنتشر فيها المساجد والزوايا الصغيرة، بالإضافة إلى بعض الكنائس التي تعكس التعايش الديني الذي عُرفت به المدينة.

المعمار في حارة ست نفيسة هو نموذج للبيت الدمشقي الأصيل، الذي يتميز بفنون العمارة الإسلامية والعربية. البيوت هنا غالباً ما تتكون من طابقين أو ثلاثة، بجدران سميكة من الحجر والطين، تحافظ على برودة الجو في الصيف ودفئه في الشتاء. تحتوي هذه البيوت على «إيوانات» (أروقة) تفتح على ساحة داخلية تسمى «صحن الدار»، غالباً ما تكون مزينة بحوض ماء أو نافورة صغيرة، محاطة بأشجار الليمون والياسمين التي تملأ المكان عطراً. النوافذ عالية ومزخرفة بالقناطر الحجرية والمشربيات الخشبية، التي توفر الخصوصية لأهل البيت مع السماح بدخول الضوء والهواء. هذه التفاصيل المعمارية ليست مجرد عناصر جمالية، بل تعكس فلسفة العيش الدمشقية التي تجمع بين الوظيفة والروحانية.

الحياة الاجتماعية في حارة ست نفيسة كانت ولا تزال تعكس روح الحي الدمشقي التقليدي، حيث العلاقات بين الجيران قوية ومتينة، تقوم على التكافل والتعاون. الأهالي هنا يعرفون بعضهم بعضاً منذ عقود، ويشاركون في الأفراح والأتراح، كما تُقام في الحارة العديد من المناسبات الدينية والاجتماعية التي تجمع السكان، مثل الموالد النبوية وحفلات الزفاف التقليدية، حيث تُسمع الأغاني الشعبية الدمشقية وتُقدم الأطباق التقليدية مثل الكبة والمحاشي. كما أن الحارة تشتهر بمقاهيها الصغيرة التي كانت ولا تزال ملتقى لأهل الحارة، حيث يجلس الرجال لشرب الشاي والقهوة وتبادل الأحاديث اليومية أو مناقشة الأخبار المحلية.

من الناحية الاقتصادية، كانت حارة ست نفيسة جزءاً من النشاط التجاري لحي الشاغور، حيث انتشرت فيها محلات الحرف اليدوية الصغيرة، مثل صناعة النحاسيات والمنسوجات، بالإضافة إلى بعض الدكاكين التي تبيع المنتجات اليومية. كما أن قربها من سوق الشاغور وسوق مدحت باشا جعلها منطقة حيوية تجذب الزبائن والمهتمين بالتراث. بعض العائلات في الحارة حافظت على حرفها التقليدية، مثل صناعة الحلويات الدمشقية كالبقلاوة والمبرومة، التي تُعدّ من أشهر المنتجات المحلية.

رغم التغيرات العمرانية والاجتماعية التي شهدتها دمشق في العقود الأخيرة، إلا أن حارة ست نفيسة حافظت على جزء كبير من طابعها التقليدي، بفضل تمسك أهلها بالعادات والتقاليد. ومع ذلك، فإن بعض البيوت القديمة تعرضت للإهمال أو الهدم، وحلت محلها أبنية حديثة لا تحمل نفس الروح المعمارية. لكن في السنوات الأخيرة، ظهرت جهود فردية ومؤسساتية لترميم بعض المباني القديمة والحفاظ على الهوية التاريخية للحارة، لما تمثله من قيمة تراثية وثقافية.

وتبقى حارة ست نفيسة في حي الشاغور شاهداً حياً على تاريخ دمشق الغني وتراثها العريق. هي ليست مجرد مجموعة من البيوت والأزقة، بل هي مجتمع مصغر يحمل قيماً اجتماعية ودينية ومعمارية تجسد هوية المدينة. رغم التحديات التي تواجهها الأحياء القديمة في ظل العصرنة، إلا أن مثل هذه الحارات تظل كنوزاً يجب الحفاظ عليها، لأنها تمثل ذاكرة الأجداد وجسراً بين الماضي والحاضر. زيارة حارة ست نفيسة ليست جولة في المكان فقط، بل هي رحلة في الزمن، حيث يمكن للزائر أن يتذوق روح دمشق الحقيقية، بعيداً عن صخب الحياة الحديثة.

كهوف ومغارات سوريا... من مأوى الإنسان الأول إلى ذاكرة حضارة لا تموت

تُعد سوريا من أقدم بقاع الأرض التي سكنها الإنسان، وقد تركت الحضارات المتعاقبة بصماتها في جميع نواحي الحياة، ومن أبرز هذه الشواهد الكهوف والمغارات المنتشرة في جبالها وهضابها. لم تكن الكهوف في سوريا مجرد تكوينات جيولوجية طبيعية فحسب، بل شكّلت عبر العصور مأوى للإنسان الأول، ومكانًا للعبادة، وموقعًا استراتيجيًا دفاعيًا، وحتى مركزًا دينيًا وروحيًا.

الكهوف من الناحية الجغرافية والطبيعية

تنتشر الكهوف والمغارات في سوريا في عدد من المحافظات، أهمها:

١. منطقة القلمون (ريف دمشق)

تحتوي على العديد من الكهوف الطبيعية المحفورة في الصخور الكلسية.

مغارة عدرا ومغارة دير عطية تُعدان من أبرز الكهوف الطبيعية التي استخدمها الإنسان كملاجئ في أوقات الحرب.

٢. جبل الزاوية (إدلب)

تنتشر الكهوف في سفوح الجبال وتُعرف بأنها كانت مسكونة منذ العصر الحجري الحديث.

الكهوف هنا ترتبط بمواقع «المدن المنسية» (مثل البارة وسرجيلا).

٣. محافظة اللاذقية – كسب وجبال الساحل

مغارة الضو، مغارة طبيعية تكونت عبر آلاف السنين بفعل المياه الجوفية.

كهوف في جبال صلنفة والقرداحة تشهد على آثار بشرية قديمة.

٤. حلب وريفها

كهوف جبل سمعان التي تحتوي على دلائل استيطان بشري تعود إلى آلاف السنين.

المغارات الحجرية التي استُخدمت كملاجئ أو كنائس خلال فترات الاضطهاد الديني.

الأهمية التاريخية والأثرية للكهوف

١. الكهوف كمساكن للإنسان الأول

لعبت الكهوف دورًا رئيسيًا في حياة الإنسان خلال العصور الحجرية، وكانت المأوى الأول الذي حماه من الظروف البيئية.

العديد من الكهوف في شمال سوريا تحتوي على رسومات وأدوات حجرية تُثبت استيطان الإنسان فيها منذ أكثر من ١٠,٠٠٠ عام.

٢. الكهوف كمراكز روحية ودينية

بعض الكهوف كانت تُستخدم كمصليات أو أماكن للعبادة، خاصة في الفترة المسيحية المبكرة.

مغارة القديس مار مارون في منطقة حلب واحدة من أبرز الأمثلة على الاستخدام الروحي للكهوف.

٣. الكهوف في فترات الحروب

استخدمت الكهوف كتحصينات طبيعية في وجه الغزاة، وكملاذ للثوار والمجاهدين.

وفي الحرب السورية المعاصرة، عادت بعض الكهوف للواجهة كملاجئ طبيعية للسكان في فترات القصف.

ثالثًا: الأهمية البيئية والسياحية

١. التنوع البيئي

توفر الكهوف بيئة طبيعية فريدة من نوعها، وتؤوي أنظمة حيوية خاصة مثل الخفافيش والحشرات النادرة.

٢. السياحة البيئية

تُعتبر مغارة الضو في اللاذقية ومغارة بيت الوادي من المعالم السياحية التي يقصدها الزوار للاستمتاع بجمال التكوينات الطبيعية مثل الهوابط والصواعد.

٣. الإمكانيات الاقتصادية

تُمثّل الكهوف مصدر جذب للسياحة الطبيعية، ويمكن أن تسهم في تنمية المجتمعات الريفية من خلال السياحة المستدامة.

التحديات والمخاطر

الإهمال والتخريب: العديد من الكهوف تتعرض للإهمال أو العبث من قبل الزوار.

التنقيب غير الشرعي: بعض المواقع الأثرية في الكهوف تعرضت للسرقة خلال فترات الحرب.

الانهيارات الجيولوجية: بعض الكهوف مهددة بفعل التغيرات المناخية والزلازل الصغيرة.

التوصيات للحفاظ والاستثمار

تسجيل الكهوف الأثرية ضمن لائحة التراث الوطني.

إعداد خرائط ومسح جيولوجي دقيق لمواقع الكهوف.

تعزيز السياحة البيئية والثقافية في المناطق الريفية.

حماية الكهوف من التنقيب العشوائي والإهمال.

التعاون مع اليونسكو والمؤسسات الدولية لحفظ التراث الجيولوجي السوري.

تُعد الكهوف والمغارات في سوريا جزءًا لا يتجزأ من ذاكرة المكان والإنسان، فهي ليست فقط ظواهر جيولوجية، بل شواهد حية على حياة أجدادنا. من المهم الاعتراف بقيمتها التاريخية والبيئية والسعي للحفاظ عليها، ليس فقط كمعالم أثرية، بل كجسور تربط الماضي بالحاضر وتفتح أبوابًا للتنمية السياحية والثقافية.

خيال الظل.. إرث سوري عريق بين الاندثار والنهضة

يعتبر فن مسرح خيال الظل من أهم أشكال التعبير الفني والثقافي الشعبي في سوريا، حيث يمتد جذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حاملاً في طياته الكثير من القيم الاجتماعية والتراثية. عبر عقود، شكّل هذا الفن وسيلة للتواصل والترفيه، وأداة لطرح القضايا الاجتماعية والسياسية، وجسرًا بين الأجيال من خلال الحكايات والشخصيات الرمزية التي تعكس الحياة اليومية للمجتمع السوري. لكن، وكما هو حال الكثير من أشكال التراث الثقافي في سوريا، واجه خيال الظل أخطاراً كبيرة بسبب التحولات الاجتماعية، والتطور التكنولوجي، وأزمات الحرب، التي هددت وجوده بالاندثار.

تاريخ فن خيال الظل في سوريا: من عراقة الماضي إلى غياب طويل

شهد فن خيال الظل في سوريا ازدهاراً ملحوظاً خلال القرن التاسع عشر والعشرين، خاصة في دمشق وحلب وجزيرة أرواد الساحلية، حيث كان «المخايلين» - وهم الحكواتيون وفنانو تحريك دمى الظل - يقدمون عروضاً مميزة لشخصيتي «كركوز» و«عيواظ» اللتين تعدان رمزين ثقافيين يحاكيان المجتمع بروح الفكاهة والنقد الاجتماعي. كان هؤلاء الفنانون يتنقلون بين المقاهي والساحات، محملين بشاشات العرض وأدوات صناعة الدمى، يحيون قصصاً وحكايات تحمل حكمة الأجداد ومرآة للواقع.

إلا أن عام ١٩٧٠ شكل نهاية حقبة طويلة مع وفاة آخر المخايلين المعروفين في سوريا، أبو عزت حبيب، الذي أسدل الستار على آخر عرض مسرحي لخيال الظل في البلاد. ومنذ ذلك الحين، دخل الفن مرحلة من الخمول، وأصبح يهدده الانقراض، خصوصاً مع تقدم وسائل الترفيه الحديثة وتغير أنماط الحياة الاجتماعية.

محاولات الإحياء والعودة: شادي حلاق وأولى الخطوات الحديثة

في عام ١٩٩٣، برزت محاولة جادة لإعادة إحياء فن خيال الظل في سوريا، عبر الفنان شادي حلاق، ابن حكواتي دمشق المعروف رشيد الحلاق «أبوشادي». استلهم شادي من إرث والده وبدأ بإعادة صناعة شخصيات كركوز وعيواظ بنفسه، مستخدماً الجلد الطبيعي، وصمم صندوق الحكايا الخاص به، ليمارس دوره كمخايل وحيد في سوريا آنذاك. شكّلت هذه الخطوة بداية جديدة، تمهد الطريق نحو إعادة الاعتبار لهذا التراث الفني الذي لطالما كان جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الشعبية السورية.

خطر الاندثار والحرب: التراث الثقافي في مهب الريح

مع انطلاق الأزمة السورية عام ٢٠١١، واجه التراث الثقافي السوري أزمات غير مسبوقة. فقد تعرضت المواقع التاريخية، والمتاحف، والفنون الشعبية إلى تهديد حقيقي بسبب الحرب الدائرة، والتهجير القسري، والدمار المستمر. وسقطت الكثير من كنوز التراث في الظل، مثل خيال الظل، الذي كاد أن يختفي تماماً نتيجة انعدام الفرص لممارسته، وانحسار اهتمام الأجيال الجديدة به.

إلا أن هذا الخطر لم يكن نهاية المطاف، بل كان دافعاً لإعادة النظر والعمل الجاد للحفاظ على التراث الثقافي اللامادي، ومنه مسرح خيال الظل، كونه يعكس هوية شعب وتاريخه وحياته اليومية.

الاعتراف الدولي وخطة الصون: شراكة وطنية وعالمية

في مواجهة هذا الواقع، شهد عام ٢٠١٤ انطلاق جهود مشتركة بين الجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والأمانة السورية للتنمية، وجامعي التراث، لتسليط الضوء على أهمية مسرح خيال الظل، وترشيحه لقوائم التراث الثقافي اللامادي الذي يحتاج إلى صون عاجل لدى منظمة اليونسكو.

وفي نوفمبر ٢٠١٨، أدرجت اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث اللامادي التابعة لليونسكو عنصر مسرح خيال الظل السوري في قائمة التراث الثقافي اللامادي الذي يواجه خطر الاندثار، ما شكّل إنجازاً ثقافياً وسلامة وطنية، وفتح الباب أمام تنفيذ خطة صون ممنهجة على مدار أربع سنوات.

تهدف هذه الخطة إلى نقل المعارف، وتدريب جيل جديد من المخايلين، وإقامة عروض مسرحية في مختلف المحافظات السورية، إلى جانب توثيق التراث والطباعة والنشر، بما يضمن استمرارية هذا الفن واندماجه في الحياة الثقافية المعاصرة.

اكتشافات تراثية: أرواد وحلب.. كنوز تغذي الإحياء

كانت الاكتشافات التي جرت في السنوات الأخيرة دافعاً إضافياً لتكثيف جهود الإحياء. ففي التكية السليمانية بدمشق أقيم معرض «ظلال» عام ٢٠١٩، حيث عرض الفنان عبد الرحمن حجازي شاشة خيال الظل التي ورثها عن جده من جزيرة أرواد، مع مجموعة من الدمى التي تروي حكايات الصيادين في الساحل السوري.

كما شهدت حلب العثور على صندوق تراثي لأكثر من ١٥٠ قطعة من دمى خيال الظل، تعود لعائلة أرمنية حافظت عليها عبر أجيال، ونجت من أهوال الحرب. هذه الكنوز قدمت مادة غنية لدراسة الفن، وعززت من قيمة العمل على إحيائه.

برامج تدريبية ومبادرات مجتمعية: المخايلون الجدد

منذ يونيو ٢٠١٩، أطلقت الأمانة السورية للتنمية برنامجاً تدريبياً شاملاً لاستقطاب شباب وشابات من مختلف المحافظات، لتدريبهم على صناعة الدمى، وتقنيات الأداء الصوتي والحركي، وفنون العرض، بهدف تشكيل جيل جديد من المخايلين القادرين على مواصلة هذا التراث وإضافة أبعاد معاصرة له.

شمل التدريب أقساماً نظرية وعملية تناولت تاريخ خيال الظل، وأدواته، وتقنيات الحرف، وأسس الأداء للتنمية، أن هذا الفن بات في «حالة جيدة»، وأصبح أحد رموز الهوية الثقافية الوطنية التي تتحدى نسيان الحرب والشتات.

ختاماً، يظل فن خيال الظل السوري مرآة حية لتاريخ الشعب السوري، وتعبيراً نابضاً عن صموده وأمله، يحمل بين ظلاله قصصاً عن الحياة والمقاومة، ويمنح الأجيال القادمة فرصة للربط بين ماضيهم وهويتهم المستقبلية. إنه تراث لا يموت، بل ينبض بالحياة من جديد بفضل جهود المخلصين له، ورغبة السوريين في الحفاظ على تراثهم الفني والثقافي رغم كل الصعاب.

خيال الظل اليوم: إرث حي يتحدى المحن

استمرت النشاطات طوال السنوات التالية بتنظيم عروض فنية في الأماكن العامة، وورش عمل للأطفال واليافعين، وتدريب فرق جديدة في محافظات مثل السويداء وحلب، ما ساهم في إعادة دمج هذا الفن في النسيج الثقافي السوري.

وتؤكد شيرين نداف، مشرفة مشروع تطوير خيال الظل في الأمانة السورية للتنمية، أن هذا الفن بات في «حالة جيدة»، وأصبح أحد رموز الهوية الثقافية الوطنية التي تتحدى نسيان الحرب والشتات.

ختاماً، يظل فن خيال الظل السوري مرآة حية لتاريخ الشعب السوري، وتعبيراً نابضاً عن صموده وأمله، يحمل بين ظلاله قصصاً عن الحياة والمقاومة، ويمنح الأجيال القادمة فرصة للربط بين ماضيهم وهويتهم المستقبلية. إنه تراث لا يموت، بل ينبض بالحياة من جديد بفضل جهود المخلصين له، ورغبة السوريين في الحفاظ على تراثهم الفني والثقافي رغم كل الصعاب.

بيوت الطين في ريف الرقة... إرثٌ من تراب وحنين

الرقة/ حسن الشيخ

في عمق أرياف الرقة ما زالت بعض البيوت الطينية القديمة صامدة رغم زحف الحداثة، شاهدةً على تاريخ طويل من البساطة، وحياة متجذرة في الأرض، وأسلوب عمارة مستوحى من البيئة، يجمع بين الجمال والعملية.

هذه البيوت، التي شُيّدت بأيادي الأجداد من الطين والقش والماء، كانت وما تزال نموذجاً حياً عن علاقة الإنسان بالأرض، قبل أن تغزو مواد البناء الحديثة القرية وتُحدث قطيعة مع نمط عمراني امتد لقرون.

وبهذا الصدد أجرت صحيفتنا لقاء مع المسن فواز الحمود من قرية تل السمن (شمالي الرقة)، وقد تجاوز السبعين من عمره قال: «كنا نجمع التراب ونخلطه بالتبن، ثم نسكبه في قوالب لتجفيفه تحت الشمس. البيت كله كان يُبنى بهمة الأهل والجيران، دون حاجة لمهندس أو إسمنت. وكان البيت دافئاً في الشتاء، وبارداً في الصيف».

وأضاف، بأنه بحكم نشاطهم الحياتي المبني على الزراعة وتربية الماشية فهذا الأمر يتطلب الاستقرار في قرى فكان خيار البناء الطيني ضرورة فرضتها ظروف الحياة، ونجح في تأمين بيئة سكنية مريحة تتماشى مع مناخ المنطقة الجاف والحار، كما أن صيانته كانت بسيطة، ويمكن إصلاح أي ضرر خلال يوم أو يومين.

عمارة تنسجم مع الطبيعة

ويرى الإداري بلجنة الثقافة والفن بعين عيسى إبراهيم العيسى بأن البيوت الطينية تمثل نموذجاً مستداماً للبناء، ويقول: «العمارة الطينية تحقق نوعا من التوازن مع البيئة؛ فموادها محلية وغير ملوثة، وخصائصها العازلة ممتازة. حتى النوافذ الصغيرة وأبواب الخشب كانت توضع بعناية لتسمح بدخول الضوء والهواء دون إفراط».

ويشير إلى أن هذه العمارة يمكن أن تُستثمر اليوم في مشاريع سياحية بيئية، أو لإحياء التراث والهوية الريفية المعمارية.

ولفت العيسى، الى أن غياب برامج دعم التراث وعدم وجود توثيق حقيقي لهذه البيوت، بدأت تنهار واحدة تلو الأخرى، وتتحول إلى أطلال، كثير من السكان استبدلوا بيوتهم الطينية بكتل من البلوك والإسمنت، اعتقادا بأنها أكثر «حداثة»، رغم افتقارها للراحة المناخية.

ويشدد على أن هنالك ضرورة لتوثيق ما تبقى من هذه البيوت الطينية، وتصويرها، وربما ترميم بعضها وتحويلها إلى متاحف أو مراكز تراثية، حفاظاً على ما تبقى من ذاكرة الريف، الى جانب الحاجة إلى إقامة ورش عمل لتعليم الجيل الجديد هذا النوع من البناء، خاصة مع تصاعد الاهتمام العالمي بـ«العمارة الخضراء» و«التصميم المستدام».

وأنهى حديثه بالقول: بيوت الطين الريفية ليست مجرد جدران وسقوف، بل فصلٌ كامل من تاريخ المنطقة، وحكمة معمارية تستحق أن تُروى للأجيال لا أن تُطمر تحت الإسمنت.

قمة لاهاي المختصرة.. تداعيات اقتصادية واجتماعية على أوروبا.. وبيان ختامي على مقاس ترامب

تعهد قادة حلف شمال الأطلسي بإنفاق خمسة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لبلدانهم في مجال الدفاع استجابة لمطلب الرئيس ترامب، ووصف متابعون لقمة لاهاي هذا التعهد بأنه «استسلام لرئيس متقلب المزاج».

وحسب المتابعين، شهدت القمة التي عقدت مطلع هذا الشهر «استسلام الأوروبيين» لرغبات الرئيس ترامب، مع أنه لم يتطرق صراحة إلى عدم سحب قواته من أوروبا، ولم ينتقد ما تفعله موسكو في أوكرانيا، في حين يعتبر الحلف روسيا عدوه الأول.

ورأى المتابعون للقمة أن الأمين لحلف شمال الأطلسي مارك روته استطاع «فك شيفرة ترامب» الذي يحب أن يمدح بما فعل وبما لم يفعل، فكال له المديح دون حساب، ووصفه بالأب، وقال «يضطر أبي أحياناً إلى استخدام لغة حادة»، وهو ما فرح به ترامب وعلّق عليه مبتسما «أبي، نعم أبي»، حسب صحيفة الغارديان البريطانية.

وحسب الصحيفة، بدا ترامب مرتاحاً لنتائج القمة، وأشاد بما وصفه «بالنجاح الكبير» المتمثل في موافقة دول الناتو على زيادة الإنفاق الدفاعي إلى خمسة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

قمة مختصرة

اقتصرت قمة لاهاي على حفل عشاء استضافه الملك الهولندي وليم ألكسندر، واجتماع لقادة حلف شمال الأطلسي استمر لمدة ساعتين ونصف الساعة فقط.

وقد أبلغ الأمين للحلف قادة دوله أن «ضمان استمرار التحالف في حد ذاته» خطوة في الاتجاه الصحيح.

وطمأن مارك روته الرئيس ترامب بقوله «أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي للحلف لن يتحملها دافعو الضرائب الأميركيون، في ظل اقتراب الولايات المتحدة من الإنفاق العسكري البالغ ثلاثة ونصف بالمئة، بل سيدفع الأوروبيون والكنديون المزيد من الأموال لزيادة ميزانيات بلدانهم الدفاعية».

وحسب تقرير لصحيفة الغارديان، فقد أشاد الرئيس الأميركي بالأمين العام مارك روته، وبقمة لاهاي، وقال في ختامها «عندما جئت إلى هنا، جئت لأن هذا كان شيئاً يفترض بي القيام به، لكنني غادرت مختلفاً بعض الشيء، فقد شاهدت رؤساء هذه الدول ينهضون، حيث أظهروا حباً لا يصدق لبلدانهم».

ووصف القمة بأنها «حدث تاريخي للغاية، وأمر لم يخطر ببال أحد قط.. قالوا: لقد فعلتها يا سيدي، لقد فعلتها، حسناً، لا أعرف إن كنت أنا من فعلها.. لكنني أعتقد أنني فعلتها».

وبيان على مقاس ترامب

لاحظ المراقبون أن البيان الختامي لقمة لاهاي قد أعدّ بعناية كبيرة حتى يناسب ترامب، فكان قصيراً جداً، ومنقحاً بعناية، وخالياً من مواضيع كثيرة كانت تتضمنها بيانات القمم السابقة.

وقد جاء البيان في ٥ فقرات فقط، بينما كان بيان العام الماضي في واشنطن من ٨٨ فقرة، مع بنود مفصلة وواسعة تغطي جهود تحديث الدفاع، ودعم أوكرانيا، والتحدي الذي تمثله الصين وإيران وكوريا الشمالية.

أما هذا العام، فلم يذكر البيان هذه البلدان، وهو ما يعكس الرأي السائد في البنتاغون بعدم ربط مسارح العمليات هذه، حسب تقرير المركز الأطلسي.

ونقل المركز عن دبلوماسي بريطاني قوله «إن إعلان لاهاي يعكس حقيقة أن الحلف بات يرقص على أنغام ترامب ويساير في أولويته المتعلقة بزيادة الإنفاق».

بينما اعتبر الأمين العام للحلف أن «إعادة البيان تأكيد الالتزام بالمادة الخامسة نجاحاً للقمة»،

مع أن ترامب راوغ عندما سئل عن التزام الولايات المتحدة بالمادة الخامسة من ميثاق الناتو التي تنص على أن أي هجوم على أي عضو في الحلف يعد هجوماً على جميع الدول الأعضاء، وقال «هناك تعريفات عديدة للمادة الخامسة، وأنتم تعرفونها أليس كذلك؟».

تداعيات اقتصادية واجتماعية

اعتبر باحثون اقتصاديون أن تخصيص خمسة بالمئة من الناتج الإجمالي للإنفاق على الدفاع، يتطلب من الأوروبيين خيارات صعبة في وقت تتخلف فيه القدرة الأوروبية التنافسية.

وأشاروا إلى أنه يتعين على الأوروبيين أن يحددوا مصالحهم أولاً، وأن تكون مصالح أوروبا مفهومة وواضحة، بدلاً من اتباع شعارات وضعها زعيم أصبحت مصالحه وأولوياته بعيدة عن مصالحهم وأولوياتهم.

وتساءل مركز أوروبا التابع للحلف الأطلسي، عن قدرة القادة الأوروبيين على إقناع شعوبهم بجدوى الإنفاق على الدفاع على حساب ميزانيات الإنفاق الاجتماعية الأخرى.

ورأى موقع «كليم» الأسترالي أن قرار حلف الناتو يمثل تحولاً كبيراً في الأولويات المالية، ويتسبب بعواقب واسعة النطاق على القطاعات الخدمية والاجتماعية، حيث يفسح هذا التحول المجال أمام حقبة جديدة من تخصيص رأس المال لإعادة التسلح.

وذكر أن آلية تمويل هذا التوسع لا تزال غير مؤكدة، فإما أن تكون بزيادات ضريبية كبيرة أو بتخفيضات حادة في النفقات الأخرى، أو بزيادة الاقتراض العام وزيادة مخاطره.

وأشار الموقع إلى أن القطاعات المعتمدة على الدعم العام، مثل الطاقة المتجددة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ستواجه تداعيات القرار السلبية، مما قد يتسبب بتذمر شعبي كبير.

يذكر أنه منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض، دعا الدول الأوروبية لتخصيص ما لا يقل عن خمسة بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع، وأكد ذلك في شهر آذار الماضي وقال «إذا لم يدفعوا فلن أدافع عنهم».

وكان عدد من أعضاء حلف الناتو قبيل انعقاد قمة لاهاي، يصفون دعوة دونالد ترامب بأنها «جنون محض» أو «عبث وسخافة».

"الكريلا" تتلف سلاحها وتنتقل إلى النضال السياسي تلبيةً لنداء السلام

أعلنت مجموعة من مقاتلي ومقاتلات حركة التحرر الكردستانية (الكريلا)، يوم الجمعة، إتلاف أسلحتهم بشكل رمزي والانتقال إلى النضال السياسي، وذلك خلال مراسم رسمية أقيمت في إحدى ساحات محافظة السليمانية بإقليم كردستان، وسط حضور لافت لسياسيين ومثقفين وناشطين في المجتمع المدني، وعدسات الإعلام المحلي والدولي.

وتأتي هذه الخطوة استجابةً مباشرة للنداء الأخير الذي أطلقه القائد عبد الله أوجلان في ١٩ حزيران الماضي، والذي دعا فيه إلى إنهاء الكفاح المسلح والانخراط في "مرحلة السلام والمجتمع الديمقراطي".

وفي بيان تلاه أحد المقاتلين باسم "مجموعة السلام والمجتمع الديمقراطي"، أكدت المجموعة أنها اتخذت قرار التخلي عن السلاح بإرادتها الحرة، وبوعي كامل بأهمية وخطورة اللحظة التاريخية التي تمر بها القضية الكردية والمنطقة بأسرها. واعتبرت أن الكفاح المسلح، الذي خاضه لسنوات طويلة في وجه سياسات الإنكار والإبادة بحق الشعب الكردي، قد أدّى دوره، وأن الوقت قد حان للانتقال إلى نضال سياسي ديمقراطي منظم وقانوني، يهدف إلى بناء مجتمع حر، عادل، ومتعدد.

وأشار البيان إلى أن هذه الخطوة تستند إلى نداءات متكررة للقائد أوجلان، لا سيما بيانه بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٢٥ تحت عنوان "نداء السلام والمجتمع الديمقراطي"، وكذلك إلى توصيات المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني، الذي عُقد ما بين ٥ و٧ أيار من العام الحالي، والذي شدد على ضرورة فتح صفحة جديدة في نضال الحركة الكردية.

وجاء في نص البيان:

"إننا مقتنعون تماماً بالجملة التي قالها القائد عبد الله أوجلان: (أؤمن بقوة السياسة والسلم المجتمعي، لا بقوة السلاح)، وإننا نشعر بالفخر كوننا نطبق هذا المبدأ عملياً، واضعين ثقتنا في شعبنا، وفي رفاقنا، وفي قوتنا الجمعية. وندرك تماماً أن طريق السياسة ليس سهلاً، كما لم يكن طريق الكفاح المسلح سهلاً، لكننا نؤمن بضرورة هذه الخطوة في سبيل بناء سلام دائم وديمقراطية حقيقية في تركيا والمنطقة".

كما دعت المجموعة جميع القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما تلك التي ساهمت في استمرار معاناة الشعب الكردي، إلى احترام الحقوق القومية المشروعة للكرد، ودعم المسار السلمي الديمقراطي بدلًا من السياسات القمعية والعسكرية.

وشدد البيان على أهمية دور النساء والشباب والعمال والمثقفين في هذه المرحلة، داعياً إلى المشاركة الفاعلة في تعزيز هذا التحول التاريخي، والعمل من أجل "الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان"، وخلق بيئة سياسية واجتماعية تؤسس لسلام دائم وشامل في تركيا والشرق الأوسط.

كما دعا البيان الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية إلى استيعاب طبيعة المرحلة الجديدة، والانخراط في حلقات تدريبية وتنظيمية تساعد في إنجاح مشروع "السلام والمجتمع الديمقراطي"، الذي يُعدّ، وفق وصفهم، طريق الخلاص من الحروب والفقر والاستغلال، نحو مستقبل قائم على التضامن، الحرية، والمساواة.

واختُتم البيان بشعارات أكدت على ثقة المجموعة في نجاح التحول المرتقب: "سينتهي الظلم والغبن والاستغلال! ستنتصر الحرية والتضامن! وستنجح حتماً مرحلةُ السلام والمجتمع الديمقراطي!".

ويُنظر إلى هذه الخطوة على نطاق واسع كمؤشر على تحوّل كبير في مسار الحركة الكردية، لا سيما في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، والمساعي المتزايدة نحو حلّ القضايا القومية بوسائل سياسية بدلًا من السلاح.

أزمة قيد الانفجار.. التهريب والإغراق يدمران الصناعة الدوائية الوطنية

تقرير/ ا-ن

تُعد الصناعة الوطنية إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد السوري، لما لها من دور حيوي في توفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الدوائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. غير أن هذه الصناعة، وعلى رأسها الصناعة الدوائية، باتت تواجه اليوم تحديات خطيرة تهدد قدرتها على الاستمرار، نتيجة انتشار التهريب والإغراق، مما أثر سلباً على قدرة المنتجين المحليين على المنافسة.

يُعد التهريب والإغراق من أكبر العقبات التي تواجه الصناعة المحلية في المرحلة الراهنة. إذ تدخل منتجات أجنبية إلى السوق بأسعار تقل عن كلفتها الحقيقية، ما يجعل المنافسة مع المنتج المحلي غير متكافئة. ونتيجة لذلك، تراجع الطلب على المنتجات الوطنية، وأُجبرت العديد من المصانع على تقليص إنتاجها أو حتى إغلاق أبوابها.

السياسات الاقتصادية وسقوط الحماية

اتبعت حكومة دمشق سياسات انفتاح وتحرير اقتصادي تحت عنوان «الاقتصاد الحر التنافسي»، شملت إلغاء الدعم للصناعات المحلية وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض الواردات. ورغم أن السوق الحرة من المفترض أن توفر خيارات أوسع للمستهلك، إلا أن غياب آليات الحماية والدعم أضر بشكل مباشر بالصناعات المحلية، التي باتت تواجه منافسة غير عادلة من سلع مستوردة رخيصة وغير مضمونة الجودة.

تدفق البضائع المستوردة والمهربة بأسعار منخفضة أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعات المحلية، حتى بات من الصعب على المعامل بيع منتجاتها بأسعار تغطي تكاليف الإنتاج. هذا الانخفاض في الأرباح يدفع العديد من المصانع إلى تقليص استثماراتها أو إغلاقها، مما يتسبب في فقدان آلاف العمال لوظائفهم، وارتفاع معدلات البطالة في ظل محدودية البدائل.

الإغراق لا يُهدد فقط الإنتاج الصناعي، بل ينعكس سلباً على أسعار الدواء المحلي، حيث حذر أصحاب المعامل من أن ارتفاع تكاليف الإنتاج سينعكس على السعر النهائي، مما يزيد العبء على المواطنين، خصوصاً المرضى المزمنين الذين يحتاجون إلى أدوية باهظة الكلفة وضعيفة الربح.

في ظل استمرار الضغوط على الصناعة الدوائية، سواء عبر ضريبة الدخل المرتفعة (٣٣-٣٥٪)، أو رسوم تصدير مستحدثة تصل إلى ٦٪، فإن استدامة الإنتاج المحلي لبعض الأصناف الدوائية أصبحت موضع شك. وهذا يُهدد بتحول المرضى إلى البدائل المستوردة أو الأدوية المهربة، التي تفتقر غالباً إلى معايير الجودة والمأمونية، مما يشكل خطراً مضاعفاً على الصحة العامة.

الصناعة الدوائية.. ركيزة وطنية بحاجة إلى إنقاذ

واجهت الصناعة الدوائية السورية تحديات جسيمة خلال سنوات الحرب، لكنها صمدت وكانت أحد أعمدة الأمن الصحي والاقتصادي. واليوم، هي بحاجة إلى دعم مباشر وحقيقي، لا مزيد من العراقيل والضرائب.

المطلوب العاجل: بحسب آراء خبراء اقتصاديين، فإن الخطوات التالية باتت ضرورية لإنقاذ الصناعة الدوائية:

إلغاء الرسوم الجديدة التي تثقل كاهل المعامل.

فتح حوار موسع مع أصحاب المعامل والمجلس العلمي للصناعات الدوائية.

دعم المواد الأولية وتخفيض الرسوم الجمركية.

تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.

إعادة تشكيل المجلس العلمي للصناعات الدوائية بطريقة انتخابية شفافة تراعي المستجدات على أرض الواقع.

دعم الصناعة الدوائية: خيار اقتصادي وضرورة وطنية

إن استمرار التدهور في القطاع الصناعي عامة، والدوائي خاصة، يُنذر بكارثة صحية واقتصادية. فدعم هذا القطاع:

يحقق الاكتفاء الذاتي من الأدوية.

يضمن وصول الدواء الآمن والفعال للمواطنين بأقل كلفة، خصوصاً للفئات الأشد حاجة.

يعزز القدرة التصديرية ويؤمن عائدات بالقطع الأجنبي.

يوفر بيئة عمل تستقطب الكفاءات العلمية من خريجي كليات الطب والصيدلة.

الصناعة الوطنية السورية تواجه تحديات خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني مباشرة. ولتفادي تفاقم الأزمة، على الحكومة أن تتخذ إجراءات فورية لحماية الإنتاج المحلي، ودعم الصناعيين، والحد من الاستيراد غير المنظم، لضمان استمرار القطاع الصناعي كركيزة أساسية في تنمية البلاد. دعم قطاع الصناعات الدوائية المحلية لم يعد ترفاً اقتصادياً، بل ضرورة وطنية وصحية عاجلة.

خريجو العلوم السياسية في دمشق.. بين طوابير البطالة وإغلاق أبواب النقابات

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تجد نورا العلي (٢٤ عاماً) نفسها عالقة في دوامة الانتظار منذ أشهر، بعد أن أنهت دراستها في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق، حيث تحول حلمها بالعمل في الدبلوماسية أو البحث السياسي إلى كابوس من البطالة واليأس. فبينما كانت تتوقع أن تبدأ حياتها المهنية في إحدى المؤسسات الحكومية أو المنظمات الدولية، اصطدمت بواقع مرير: نقابة الصحفيين التي يفترض أن تنتمي إليها كخريجة علوم سياسية أغلقت أبوابها أمام الانتساب الجديد منذ أكثر من عام.

تقول نورا: «اخترت تخصص العلوم السياسية لأنني آمنت بقدرتي على المساهمة في بناء مستقبل أفضل لبلدي. لكنني اليوم أجد نفسي عاطلة عن العمل، بينما زملائي في التخصص يعملون في مجالات بعيدة كل البعد عن دراستنا، من بيع الهواتف إلى العمل في المقاهي».

أزمة خريجي العلوم السياسية في سوريا ليست جديدة، لكنها تفاقمت في السنوات الأخيرة مع تزايد أعداد الخريجين وتراجع فرص العمل في القطاعات المرتبطة بتخصصهم. فبينما كان خريجو هذا التخصص يعتمدون سابقاً على التعيين في وزارة الخارجية أو الإعلام أو المؤسسات البحثية، أصبحت هذه الفرص نادرة بسبب شبه تجمد التعيينات الحكومية وتقلص وجود المنظمات الدولية.

المشكلة الأكبر التي يواجهها هؤلاء الخريجون تكمن في نظام النقابات المهنية. ففي الوقت الذي يفترض أن توفر نقابة الصحفيين غطاءً مهنياً لخريجي العلوم السياسية، نجد أن أبوابها ظلت مغلقة أمام الانتساب الجديد منذ العام ٢٠٢٢ بحجة «الاكتظاظ». ويوضح مصدر في النقابة طلب عدم ذكر اسمه أن «عدد المنتسبين الجدد الذين يتم قبولهم سنوياً لا يتجاوز العشرات، بينما يصل عدد الخريجين من كليات العلوم السياسية والإعلام في دمشق وحدها إلى أكثر من ٥٠٠ سنوياً».

هذا الواقع دفع بالعديد من الخريجين إلى البحث عن بدائل. أحمد الحسين (٢٥ عاماً)، أحد خريجي دفعة ٢٠٢٣، اضطر إلى العمل كسائق توصيل بعد أن أغلقت النقابة أبوابها. يقول أحمد: «قضيت سنوات أدرس النظم السياسية والعلاقات الدولية، واليوم أقضي وقتي في توصيل الطلبات. المشكلة ليست في العمل نفسه، بل في إهدار سنوات من الدراسة والخبرة».

أما سامر الدروبي، الذي تخرج قبل عامين، فاختار الهجرة إلى تركيا بعد أن فقد الأمل بالحصول على فرصة عمل مناسبة. يقول سامر: «حاولت الانتساب للنقابة لمدة عام كامل، ثم تقدمت للعديد من الوظائف في المؤسسات الإعلامية والبحثية، لكن جميع الأبواب كانت مغلقة. لم يبقَ أمامي سوى الهجرة».

من جهتها، تقول الدكتورة لمى الشيخ، أستاذة العلوم السياسية في جامعة دمشق: «نحن أمام جيل ضائع من الخريجين المتميزين. المشكلة ليست في نقص الكفاءات، بل في غياب الرؤية لاستثمار هذه الكفاءات. يجب إما توسيع قاعدة الانتساب للنقابات، أو إيجاد بدائل عملية لدمج هؤلاء الخريجين في سوق العمل».

ويضيف الدكتور نزار الصالح، الخبير في الشؤون الإدارية: «الحل يكمن في إصلاح نظام النقابات المهنية أولاً، ثم إنشاء صندوق خاص لدعم خريجي العلوم السياسية، يمكنهم من خلاله الحصول على منح لإنشاء مشاريع بحثية أو إعلامية مستقلة».

في غياب الحلول الرسمية، بدأ بعض الخريجين بمبادرات فردية. فتحت نورا وزملاؤها صفحة على مواقع التواصل تقدم فيها تحليلات سياسية واقتصادية، بينما أسس آخرون مجموعات بحثية صغيرة تعمل على توثيق الأوضاع السياسية في سوريا. لكن هذه المبادرات تبقى محدودة التأثير وغير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.

في الوقت الراهن، يبدو أن خريجي العلوم السياسية في سوريا أمام خيارين صعبين: إما انتظار معجزة قد لا تأتي، أو الانخراط في أعمال بعيدة كل البعد عن تخصصهم وحلمهم المهني. وفي كلتا الحالتين، فإن الخاسر الأكبر هو الوطن الذي يخسر طاقات شبابه وكفاءاته الواعدة.

طرطوس.. سوق العقارات بيد السماسرة والفقراء ضحايا النصب والاحتيال

طرطوس/ ا-ن

يعيش أصحاب الدخل المحدود والفقراء في مدينة طرطوس وريفها أزمات خانقة منذ سنوات طويلة، في مقدمتها أزمة ارتفاع بدلات إيجارات المنازل التي باتت تستنزف السكان وتثقل حياتهم اليومية، في ظل استغلال واضح من سماسرة العقارات الذين يسعون لتحقيق ربح سريع وسط غياب أي ضوابط أو رقابة.

تبدأ معاناة المواطنين من استغلال سماسرة العقارات لكل أزمة معيشية تواجه الناس، لا سيما أزمة السكن، حيث تحولت الإيجارات إلى أسعار بالدولار، ولم يؤدِ انخفاض سعر الصرف إلى أي تغيير يُذكر، بل زادت عمليات النصب والاحتيال، وأصبح العثور على منزل مهمة شبه مستحيلة تتطلب حسابات دقيقة ومحاسبين وميزانيات وحتى مساعدات.

منزل صغير في أطراف المدينة أو الريف، بمواصفات متدنية وإطلالة على مكبات نفايات أو أبنية قديمة، قد يصل إيجاره إلى ١٥٠ أو ٢٠٠ دولار، أي ما يعادل قرابة مليوني ليرة، أما في قلب المدينة وفي الأحياء شبه الراقية، فتتراوح الإيجارات بين ٣٠٠ و٨٠٠ دولار، وقد تتجاوز ٤٥٠٠ دولار في بعض المناطق الراقية.

ولا تقتصر شكاوى المواطنين على الارتفاع الكبير في بدلات الإيجار، بل تمتد إلى الاعتراض على عمولات سماسرة العقارات، الذين يطالبون بعمولة تعادل إيجار شهر كامل، وفي حالات كثيرة يشترطون دفع إيجار سنة كاملة مقدماً، ما يضيف عبئاً إضافياً على المستأجرين ويزيد من معاناتهم.

يرد أصحاب المكاتب العقارية بأن هذه العمولات تعود لارتفاع التكاليف التشغيلية، وانخفاض العرض مقابل الطلب ويشيرون إلى أنهم مضطرون لدفع رشاوى للحصول على بعض التسهيلات، وهي ممارسات يقولون إنها امتداد لعادات عهد مضى.

رغم وجود آلاف الوحدات السكنية الشاغرة في طرطوس وريفها، إلا أن معظمها محتكر من قبل عدد محدود من الملاك والسماسرة، بينما تعاني الأغلبية من محدودي الدخل من انعدام السكن الملائم أو حتى القدرة على دفع إيجار بسيط.

السماسرة يقدمون الأزمة على أنها مسألة عرض وطلب، و«يفتح الله بين المؤجر والمستأجر»، لكن الحقيقة أن السكن أصبح سلعة استثمارية تسعى لتحقيق أعلى ربح وأكبر عمولة، فالوحدات السكنية الشاغرة لا تُعرض لتلبية حاجة الناس، بل تُحتفظ بها لتبقى سلعة احتكارية يمكن التحكم بسعرها حسب مصالح السماسرة.

الطامة الكبرى أن بعض السماسرة يحجزون الشقق دون نية تأجيرها فوراً، بل يخفونها عمداً أو يطلبون أسعاراً خيالية بهدف خلق حالة من الندرة المفتعلة، وهذا ما يسمح لهم بالتحكم الكامل في السوق وفرض شروط مجحفة على المستأجر، بل وعلى المالك أيضاً.

وتشير معلومات محلية إلى تنسيق بين عدد من المكاتب العقارية في طرطوس، لفرض حد أدنى من العمولات والإيجارات، بغية الاحتكار وضمان أرباح مرتفعة، وهو ما يتم على حساب القوة الشرائية المتآكلة للمواطنين، دون أي اعتبار لمصلحة المالك أو ظروف المستأجر.

بعض المالكين بدأوا بالتذمر من هذه الممارسات، إذ تُترك شققهم فارغة لعدة أشهر، بناء على مصلحة السمسار لا المالك، مما يؤدي إلى خسائر مباشرة لهم وزيادة الضغط على السوق.

أزمة السكن الحالية ليست مجرد مسألة مالية بل أزمة اجتماعية أيضاً، فقد اضطرت كثير من الأسر إلى العيش في مساكن غير مناسبة، لا تراعي الشروط الصحية أو الأمان، وبعضها يشارك السكن مع عائلات أخرى بنفس الظروف غير الإنسانية.

وسط تفاقم غياب العدالة الاجتماعية، يطالب المواطنون بإرادة سياسية حقيقية، تعيد تنظيم السوق العقارية وتضبطها بما يحمي حقوق الناس ويضمن أن يبقى السكن حقاً أساسيا للجميع، لا سلعة يتحكم بها السوق وأطماع السماسرة.

تزايد جرائم السرقة في حمص ودمشق يهدد الأمن السياحي والمحلي

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في ظل عودة الحركة السياحية والمغتربين إلى سوريا خلال الأشهر الأخيرة، تشهد المناطق التراثية والتجارية في مدينتي حمص ودمشق ارتفاعاً ملحوظاً في جرائم السرقة، مما أثار مخاوف السكان والزوار على حد سواء. ففي أحياء المدينة القديمة بحمص ووسط العاصمة دمشق، تتناقل وسائل التواصل الاجتماعي وشهود العيان تقارير يومية عن سرقة محافظ وساعات ثمينة وحقائب من المارة، بل وسرقة سيارات كاملة في بعض الحالات الخطيرة.

تتركز معظم الحوادث في حمص حول منطقة سوق الحميدية وشارع القوتلي، حيث تعتبر هذه الأماكن من أكثر المناطق ازدحاماً بسبب وجود المحلات التجارية والمقاهي القديمة. أما في دمشق، فإن منطقة باب شرقي وشارع النصر وسوق الحميدية الدمشقي تشهد بدورها موجة سرقات متكررة، خاصة مع حلول المساء عندما تزداد أعداد المارة وتضعف الإضاءة في بعض الأزقة.

ويشتكي السكان من أن وجود الشرطة السياحية والأمنية في هذه المناطق يقتصر على نقاط محددة، مثل قلعة حمص أو ساحة السبع بحرات في دمشق، بينما تترك الأزقة المجاورة دون مراقبة كافية. يقول أبو محمد، صاحب محل تجاري في سوق الحميدية بحمص: «في الأسبوع الماضي فقط، سمعنا عن خمس حالات سرقة محافظ في هذا الشارع وحده. السارقون يعملون بجرأة، وأحياناً يكونون مجموعة منظمة تستغل الزحام لتنفيذ عملياتها».

أما في دمشق، فقد وثقت عدة حالات لسرقة سيارات في منطقة باب شرقي، حيث يستغل اللصوص ظلام الأزقة الضيقة ونقص كاميرات المراقبة. وتحدث أحد الضحايا، وهو مغترب عائد من أوروبا، عن سرقة سيارته التي كانت تحوي أمتعته الشخصية وجواز سفره خلال دقائق فقط بعد ركنها قرب سوق المناخلية. «ذهبت لشراء بعض الحلويات، وعندما عدت بعد عشر دقائق، كانت السيارة قد اختفت كأنها تبخرت»، يقول المغترب الذي فضل عدم ذكر اسمه.

وتكشف تحقيقات أولية أن بعض العصابات تستخدم تقنيات متطورة لسرقة السيارات، مثل التشويش على إشارات أقفال السيارات الإلكترونية أو استخدام أدوات محترفة لكسر الأقفال التقليدية في ثوان. كما يتم استهداف السيارات القديمة بشكل خاص، حيث يسهل تشغيلها دون مفاتيح.

أما بالنسبة لسرقة المحافظ والمقتنيات الشخصية، فإن الأساليب تتراوح بين السرقة الخاطفة وبين عمليات النشل المحترفة في الزحام. وتقول سيدة من دمشق تعرضت للسرقة قرب سوق البزورية: «شعرت بشخص يلامس حقيبتي فجأة، وعندما التفتُ كان قد اختفى بين الحشود، ومعه محفظتي التي تحوي كل وثائقي ومبلغاً من المال كنت أحتفظ به لعلاج ابني».

وفي ردود فعل رسمية، أكدت مديرية الأمن في حمص أنها رفعت من عدد الدوريات الأمنية في المناطق السياحية، بينما أشارت مصادر في أمن دمشق إلى تعزيز التعاون مع الشرطة السياحية لمراقبة الأماكن الأكثر عرضة للسرقة. ومع ذلك، يرى المواطنون أن هذه الإجراءات غير كافية، خاصة مع استمرار غياب كاميرات المراقبة في العديد من جهة أخرى، يلوم بعض الخبراء تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر على تزايد الجرائم، حيث يلجأ بعض اليائسين إلى السرقة كوسيلة للبقاء. إلا أن آخرين يشيرون إلى أن بعض الحوادث تنفذها عصابات منظمة تستغل ضعف الرقابة الأمنية.

ويطالب نشطاء وسكان بتكثيف الحملات الأمنية، وتركيب كاميرات مراقبة حديثة، وتحسين إنارة الشوارع، خاصة في الأماكن التي تشهد حركة سياحية كبيرة. كما يقترح بعضهم إنشاء مراكز شرطة متنقلة في المناطق الأكثر عرضة للجرائم، بحيث تكون قادرة على الاستجابة السريعة لأي حادث.

ولا تقتصر تأثيرات هذه الموجة الإجرامية على الخسائر المادية فحسب، بل تمتد إلى تدمير الثقة بالأمن السياحي، مما قد يعيق عودة السياحة الداخلية والخارجية. فالكثير من العائلات والسائحين بدأوا يتجنبون زيارة الأماكن التاريخية خوفاً من التعرض للسرقة، وهو ما ينعكس سلباً على الحركة التجارية في هذه المناطق.

وفي ظل غياب حلول جذرية، يبدو أن موجة السرقة ستستمر في التفاقم، مما يزيد من معاناة السكان ويقوض الجهود المبذولة لإحياء القطاع السياحي.

الظلام يخيّم على ريف حلب.. والأهالي يناشدون.. نريد حقنا في الكهرباء

حلب/ خالد الحسين

بعد مرور نحو عقد ونصف على اندلاع الحرب في سوريا، ما تزال قرى الريف الغربي والشمالي لمحافظة حلب تغرق في الظلام، نتيجة انقطاع التيار الكهربائي المستمر، في ظل غياب أي حلول حكومية ملموسة.

وتعاني عشرات القرى في تلك المناطق من غياب شبه كامل للكهرباء منذ سنوات، ما جعل الظلام جزءاً من روتين الحياة اليومية للأهالي، وسط تجاهل رسمي وغياب ورشات الصيانة، رغم الشكاوى المتكررة والمناشدات المستمرة.

وفي جولة لمراسل «السوري» في قرية تل عيسى بريف حلب الشمالي، التقى أبو حسن، رجل سبعيني، يجلس أمام منزله المتواضع متكئاً على عصاه، يقول: «ننام في الظلام ونستيقظ عليه، لم تدخل الكهرباء بيتنا منذ أكثر من ثلاث سنوات. حتى المصابيح الشمسية لم تعد تعمل، وكأننا عدنا عقوداً إلى الوراء، لا تلفاز، لا براد، فقط صمت وظلام».

من جهتها، تحدثت أم ياسر، وهي أم لأربعة أطفال من قرية كفر عبيد، عن معاناة يومية مضنية، قائلة: «نغلي الماء على الحطب، ونستخدم وسائل بدائية لحفظ الطعام. أطفالي لا يستطيعون الدراسة ليلاً، وأنا أخاف عليهم من لسعات الحشرات ومن برد الشتاء. لم نعد نطالب بالكثير، فقط نريد أن تعود الكهرباء».

ورغم حجم المعاناة، لم تصل أي فرق صيانة إلى تلك المناطق، كما لم تبادر الجهات المعنية بأي خطوات لإصلاح الشبكات الكهربائية المتضررة، الأمر الذي زاد من مشاعر الإحباط لدى السكان.

وفي محاولة لفهم الأسباب، تواصلت «السوري» مع أحد المهندسين العاملين في المحطة الحرارية في ريف حلب الشرقي، والذي فضل عدم الكشف عن اسمه، حيث أوضح أن «المشكلة الرئيسية تكمن في نقص الوقود، ما يمنع تشغيل المحطة بكامل طاقتها. نسعى لتغذية المناطق الأكثر حاجة، لكن الوضع معقد ونأمل في تحسن قريب بتوفر الوقود.»

وتؤثر أزمة الكهرباء على مختلف مناحي الحياة، حيث باتت تعيق العملية التعليمية للأطفال، وتُثقل كاهل كبار السن، كما تُلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد المحلي، في قرى كانت يوماً ما شريان حياة للمدينة.

في ظل هذا الواقع القاتم، يطالب سكان الريف الحلبي الشمالي والغربي الجهات المعنية بتحمل مسؤولياتها، والعمل الجاد لإعادة الكهرباء، باعتبارها من أبسط حقوقهم الأساسية في العيش بكرامة وتوفير بيئة مناسبة لأطفالهم للتعليم والنمو.

دعوات متصاعدة لاعتماد اللامركزية كمسار لإصلاح الإدارة وتحقيق التنمية في سوريا

صباح خليل

تتزايد في الأوساط الإدارية والسياسية الدعوات نحو تبني نموذج اللامركزية كأحد الحلول الجوهرية لإصلاح الإدارة وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلاد نتيجة عقود من الحكم المركزي الصارم الذي تركزت فيه السلطة بيد الحكومة المركزية، ويُنظر إلى اللامركزية بوصفها أحد المفاهيم الأساسية في الإدارة الحديثة، لما لها من تأثير فعّال على كفاءة المؤسسات ووجودة الخدمات وتعزيز المشاركة الشعبية.

اللامركزية تعني توزيع السلطة والمسؤولية بين مختلف الإدارات أو الوحدات داخل المنظمة بدلاً من تركيزها في مركز واحد، ويتضمن هذا المفهوم سلسلة من العمليات التي تهدف إلى نقل الصلاحيات من السلطة العليا إلى المستويات الأدنى، مما يتيح للموظفين والمعنيين اتخاذ قرارات أكثر استقلالية وواقعية.

وتشمل اللامركزية أشكالاً متعددة، منها الإدارية والاقتصادية والسياسية، وفي السياق الإداري يشير المصطلح إلى تفويض اتخاذ القرار وتمكين المستويات المحلية من التعامل مع التحديات والاحتياجات بناءً على خصوصياتها، بدلاً من النهج المركزي الذي يعتمد على اتخاذ القرار من قمة الهرم الإداري.

وتسهم اللامركزية في تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال تمكين الفرق المحلية من اتخاذ قرارات تتناسب مع بيئتهم وواقعهم، وهو ما يعزز من سرعة وكفاءة الأداء المؤسسي، كما تفتح المجال أمام الابتكار والإبداع عبر منح الموظفين حرية أوسع في التفكير وتقديم المبادرات، مما يساهم في تطوير استراتيجيات جديدة ويعزز المشاركة الفعالة.

وتؤدي اللامركزية إلى رفع مستوى الرضا الوظيفي من خلال تعزيز الشعور بالتمكين والاستقلالية، وتُسهّل من عملية التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المحيطة، بما في ذلك الأسواق واحتياجات المجتمع، كما تحسن التواصل المؤسسي، حيث يسمح توزيع السلطة بتقليص الفجوة بين الإدارة العليا والموظفين، ويعزز الشفافية والانتماء المؤسسي.

على المستوى العملي، تؤدي اللامركزية إلى فعالية أعلى بفضل تمكين الموظفين من اتخاذ قرارات سريعة تؤدي إلى إنجاز المهام بكفاءة، وتساهم في توزيع المخاطر الإدارية، حيث تقل احتمالية وقوع أخطاء جسيمة نتيجة احتكار القرار من قبل عدد محدود من الأشخاص.

وتتيح اللامركزية فرصاً لتنمية المهارات، إذ يجد الموظفون أنفسهم في مواقع قيادية أكثر مما يسمح لهم بتطوير قدراتهم في مجالات متعددة مثل القيادة وإدارة الفرق، الأمر الذي يصب في مصلحة المؤسسة على المدى الطويل.

رغم ما تحمله اللامركزية من مزايا، إلا أن تطبيقها لا يخلو من التحديات، من أبرزها صعوبة التنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسة، مما قد يؤدي إلى تباين في السياسات والإجراءات، كما أن تعدد مستويات اتخاذ القرار قد يُحدث تضارباً في السياسات أو القرارات، بالإضافة إلى شعور بعض الجهات العليا بفقدان السيطرة على المسار العام للسياسات والاستراتيجيات.

عانت سوريا لفترة طويلة من نظام حكم مركزي قوي تركزت فيه السلطة بيد الحكومة المركزية، وهو ما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتدير الحكومة المركزية كافة الموارد وتضع السياسات وتحدد الأولويات من دون إشراك المجتمعات المحلية، مما أدى إلى نتائج سلبية على عدة مستويات، أبرزها:

١- تفاوت في التوزيع الاقتصادي، حيث تحظى المدن الكبرى بالاستثمار والتنمية، في حين تعاني المناطق الريفية والحدودية من الفقر وقلة الفرص.

٢- ضعف الاستجابة للاحتياجات المحلية، نتيجة سياسات حكومية غير موجهة أو مكيّفة مع واقع المجتمعات، مما تسبب في شعور بالإقصاء.

٣- فشل متكرر في مشاريع التنمية، حيث لا تراعي هذه المشاريع الخصائص المحلية، ما أدى إلى إخفاقات واسعة النطاق.

يمثل التحول نحو اللامركزية في سوريا دعوة ملحة لمعالجة التحديات المتراكمة، ويُتوقع أن يساهم تطبيق هذا النموذج في تحسين واقع الحكم، وتوزيع السلطة بشكل أكثر عدلاً، ورفع الغبن عن المناطق المهمشة.

وتحسين فعالية الخدمات العامة، من خلال تمكين الجهات المحلية من اتخاذ قرارات مناسبة في توزيع الموارد وتقديم الخدمات، وتعزيز التنمية الاقتصادية عبر منح الأقاليم القدرة على إدارة مواردها واستثماراتها، مما يسهم في خلق فرص عمل وتحقيق نمو متوازن، ودعم الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير آليات محلية لحل النزاعات، مما يعزز من حالة السلم الأهلي ويقلل من التوترات.

رغم الإيجابيات المحتملة، فإن عملية التحول نحو اللامركزية في سوريا ستواجه عقبات عديدة منها، مقاومة السلطة المركزية لأي تحول قد يحد من نفوذها، والتحديات المرتبطة بتوزيع الثروات والموارد بشكل عادل، وغياب الكفاءات الإدارية والبنى التحتية الموهلة لتولي المهام اللامركزية، وغياب نموذج علمي مدروس يضمن نجاح العملية وتحقيق أهدافها.

ويمكن لسوريا أن تستلهم نماذج من دول أخرى نجحت في تطبيق اللامركزية، منها تجربة إقليم كردستان العراق الذي حقق قدراً من الاستقلالية والازدهار رغم التحديات السياسية، بالإضافة إلى النموذج اللبناني الذي يمزج بين اللامركزية والشراكة بين المجتمع المحلي والدولة في تقديم الخدمات وإدارة الموارد.

وتأتي الدعوة لتبني اللامركزية كاستجابة موضوعية لواقع الفشل المتراكم بسبب الحكم المركزي. ولنجاح هذه الخطوة، تحتاج البلاد إلى دعم المجتمعات المحلية وتوفير توازن عادل بين السلطة والموارد، وإذا ما تم تطبيق اللامركزية بشكل مدروس وفعّال، فإنها يمكن أن تساهم في بناء سوريا أكثر استدامة وعدلاً، وتُعزز من الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة.

ويُنظر إلى اللامركزية في الإدارة الحديثة على أنها أداة قوية تساعد المؤسسات والدول على التكيف مع المتغيرات، وتعزز من الابتكار والرضا والفعالية، ومع ذلك من الضروري أن يكون القادة والإداريون على وعي بالتحديات المصاحبة لها، ويتخذوا خطوات دقيقة لضمان التنسيق والشمولية في اتخاذ القرار، فالتطبيق الصحيح للامركزية يمكن أن يحدث فرقاً جوهرياً في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

هل يحل التطبيع مشكلات سوريا؟

رئاسة التحرير

في ظل التحولات الجذرية التي شهدتها سوريا خلال العقد الأخير، تطرح العديد من الأسئلة الكبرى نفسها بإلحاح، وعلى رأسها: هل يمثل التطبيع مع إسرائيل حلاً لمشكلات سوريا المعقدة؟ وما الذي تعنيه «سوريا الجديدة» في ظل التغيرات الإقليمية والدولية؟ وهل يمكن أن يكون الانفتاح على إسرائيل بداية لعهد من الاستقرار أم أنه قفزة نحو فراغ سياسي وأخلاقي؟ هذه الأسئلة تكتسب مشروعية إضافية إذا ما وضعناها في سياق الواقع السوري المتشظي سياسيًا، واقتصاديًا، وطائفيًا، وجغرافيًا.

سوريا المحطمة: بلد يبحث عن ذاته

لم تعد سوريا اليوم دولةً كما كانت تُعرف من قبل. إنها بلد محطّم، أنهكته الحرب، وأثقل كاهله الحصار الاقتصادي المفروض عليه، خاصة من الولايات المتحدة. خارطة سوريا السياسية لم تعد واضحة، لا بمعنى الجغرافيا فحسب، بل أيضًا بمعنى السيادة والانتماء. أكثر ما تحتاجه سوريا اليوم هو استعادة وحدتها الوطنية والسياسية، التي تشكل الركيزة الأولى لأي مشروع نهضوي. بدون هذه الوحدة، لا يمكن تصور أي معالجة جدية لمشكلاتها الداخلية والخارجية.

الإرث الطائفي ومعضلة الأقليات

إحدى أبرز القضايا التي أفرزها الانهيار السوري هي مشكلة الأقليات، التي ظلت لسنوات تُدار في الظل، دون معالجة صريحة أو حقيقية. في ظل حكم حافظ الأسد ومن بعده بشار، كانت الأقليات، وخصوصًا الطائفة العلوية، تشعر بشكل من الحماية السياسية، وإن لم تكن مساواة المواطنة مكتملة. لكن مع انهيار النظام القديم، خرجت هذه المسائل إلى السطح. تفاقم الخوف من فقدان الطابع المدني للدولة، وتفاقمت الهويات الطائفية، خاصة في مناطق مثل اللاذقية وطرطوس وجرمانا، حيث اندلعت أعمال عنف طائفي مقلقة.

التحولات المفاجئة جعلت الأقليات تشعر بالقلق، لا لأن «الأكثرية» صعدت فجأة إلى السلطة، بل لأن ماضي القوى الصاعدة لم يكن يوحي بمستقبل تعددي أو مدني. هذا التوتر الطائفي هو قنبلة موقوتة تهدد بنسف أي مشروع وطني جامع.

الزيارات إلى إسرائيل: تطبيع أم انكشاف؟

في هذا السياق الملتبس، ظهرت مؤشرات جديدة، مثل زيارات بعض الزعامات الدينية الدرزية السورية إلى إسرائيل. هذا السلوك فُسّر على أنه شكل من أشكال التطبيع الشعبي، في وقت يُفترض أن تكون الدولة السورية في طور إعادة التوازن وإعادة بناء نفسها. اللافت أن هذه الزيارات لم تُقابل برد فعل غاضب من النظام الجديد، وهو ما يشي بأن «قانون العداء لإسرائيل» الذي كان سائدًا في زمن الأسد ربما لم يعد فاعلًا، أو لم يعد ضروريًا من وجهة نظر الحكم الجديد.

لكن السؤال الجوهري هو: هل طُويت صفحة العداء مع إسرائيل؟ وإذا كانت القوانين القديمة لا تهم أحدًا اليوم، فما الذي يحكم العلاقات الخارجية لسوريا الجديدة؟ الواضح أن النظام الجديد يسعى إلى أن يكون مقبولًا إقليميًا ودوليًا، ولو كان الثمن التخلي عن ثوابت سياسية لطالما رُوج لها كجزء من الهوية القومية لسوريا.

الدور الإسرائيلي: من الظل إلى الشراكة الصامتة

لا يمكن فهم التغير الذي حصل في سوريا دون الأخذ بعين الاعتبار وجود توافق دولي وإقليمي قاد إلى هذا التحول، تشارك فيه كل من الولايات المتحدة وروسيا، إلى جانب تركيا وإسرائيل. كانت لإسرائيل مصلحة استراتيجية واضحة في تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا. وربما أكثر ما تسعى إليه تل أبيب اليوم ليس التطبيع السريع مع النظام الجديد، بل قطع شريان الحياة الإيراني في سوريا، وتفكيك البنية العسكرية والسياسية التي نسجها الحرس الثوري هناك على مدى سنوات الحرب.

وبالنسبة لإيران، فإن خسارة سوريا بعد لبنان تمثل ضربة استراتيجية قاصمة. وهو ما يعيد ترتيب موازين القوى في الإقليم بشكل غير مسبوق منذ عقود.

ما بعد إيران: تحديات الدولة الممزقة

حتى وإن تحقق لإسرائيل والولايات المتحدة ما أرادوه في سوريا من حيث تحجيم إيران وتغيير النظام، فإن التحديات الداخلية لا تزال هائلة. هناك مشكلات اقتصادية خانقة، وخريطة سياسية مشوهة، وأزمات هوية طائفية وعرقية. لا يمكن لأي نظام مهما كانت دعمه الخارجي أن ينجو في بيئة من هذا النوع دون مشروع وطني جامع.

يضاف إلى ذلك الوجود الدائم لجماعات إسلامية مسلحة، كثير من أفرادها من غير السوريين، والذين لا يمتلكون تصورًا لدولة مدنية، ولا يعرفون شيئًا عن المواطنة أو التعددية. هؤلاء يمثلون تهديدًا دائمًا لأي سلم أهلي، ولا يبدو أن النظام الجديد قادر أو راغب في تفكيك هذه الجماعات تمامًا، إذ ربما يعتمد عليها كأدوات أمنية أو سياسية في المدى القصير.

تطبيع بلا دولة؟

التطبيع، في ظل هذه المعطيات، يبدو كخيار أقرب إلى الضرورة السياسية منه إلى القناعة الذاتية أو الشعبية. النظام الجديد، الباحث عن الشرعية الدولية، ربما يرى في التطبيع وسيلة لاختصار طريق القبول الغربي والدعم المالي لاحقًا، لكنه لن يكون حلًا لأيّ من أزمات سوريا الحقيقية.

فما فائدة التطبيع مع إسرائيل في وقت لم تُحسم فيه ملفات مثل:

وحدة الأراضي السورية.

شكل النظام السياسي المقبل.

العلاقة مع الأقليات.

الأمن الغذائي والدوائي.

مصير اللاجئين والمعتقلين.

هذه كلها أولويات أكثر إلحاحًا من إقامة علاقات مع إسرائيل.

لا حلول سحرية في الأفق

تبدو سوريا اليوم وكأنها في مفترق طرق معقد للغاية. التطبيع مع إسرائيل قد يمنح النظام الجديد بعض الحصانة الخارجية، وربما يفتح الأبواب أمام تفاهمات اقتصادية أو سياسية مع الغرب. لكنه لن يحل أيًا من الأزمات العميقة التي يعيشها السوريون في الداخل. بل قد يزيد الشرخ الشعبي ويعزز الإحساس بالخيبة الوطنية.

الرهان الحقيقي يجب أن يكون على مشروع وطني داخلي يستعيد الدولة ومؤسساتها ويعيد الاعتبار للمواطنة المتساوية. دون ذلك، فإن أي خطوة خارجية، تطبيعية كانت أو غيرها، ستبقى قفزات في الفراغ، لا أكثر.

أزمة زراعية تهدد محصول البندورة في حمص.. مزارعون يناشدون المساعدة قبل فوات الأوان

حمص/ بسام الحمد

يواجه مزارعو محافظة حمص أزمة زراعية غير مسبوقة تهدد أحد أهم محاصيلهم الاستراتيجية، وهو محصول البندورة، الذي يعتمد عليه آلاف العائلات كمصدر رئيسي للدخل. فقد انتشر فيروس مجهول في حقول البندورة خلال الأسابيع الماضية، مما تسبب في خسائر فادحة قد تؤدي إلى انهيار هذا القطاع الحيوي إذا لم يتم احتواء المشكلة بشكل عاجل.

وتعاني حقول البندورة في قرى وبلدات حمص الشمالية والشرقية من انتشار سريع لهذا الفيروس، الذي يؤدي إلى تشوه الثمار وضعف نمو النباتات، مما يجعل المحصول غير قابل للتسويق. ويشتكي المزارعون من عدم وجود حلول فعالة حتى الآن، سواء من خلال المبيدات المتاحة في السوق أو من خلال تدخل الجهات الرسمية. فالأدوية الزراعية التي يستخدمونها إما أنها غير مجدية أو أن أسعارها مرتفعة جداً، مما يزيد من أعبائهم المالية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وفي حديث خاص، قال المزارع خالد الحسين من منطقة الرستن: «بدأنا نلاحظ أعراضاً غريبة على نباتات البندورة منذ نحو شهر، حيث تظهر بقع صفراء على الأوراق، ثم تذبل الشتلات بالكامل قبل أن تثمر. حاولنا استخدام عدة أنواع من المبيدات، لكن دون جدوى. بعضها زاد الطين بلة، حيث أحرق الأوراق وأتلف المحصول بشكل أسرع».

وأضاف: «تواصلنا مع فرع الزراعة في حمص أكثر من مرة، لكن الردود كانت غير مشجعة، إما وعوداً بدون تنفيذ أو إرشادات عامة لا تتناسب مع خطورة الوضع».

من جهته، أشار المزارع محمد العلي من قرية الزهور إلى أن المشكلة لا تقتصر على الفيروس وحده، بل تتجاوزها إلى غياب الرقابة على جودة المبيدات والأسمدة في السوق. وقال: «نشتري مواد بأسعار عالية، ثم نكتشف لاحقاً أنها مغشوشة أو منتهية الصلاحية. بعض التجار يستغلون حاجتنا ويبيعوننا منتجات غير فعالة، والجهات المعنية لا تقوم بدورها في ضبط السوق».

وتعاني المنطقة أيضاً من نقص حاد في المياه، مما يزيد من ضعف النباتات ويجعلها أكثر عرضة للأمراض. فبسبب شح الري، أصبحت النباتات غير قادرة على مقاومة الفيروسات أو الآفات الزراعية، مما يفاقم الأزمة. ويؤكد المزارعون أنهم لو توفرت لهم مياه كافية، لكان بمقدورهم تقليل الخسائر، لكن انقطاع الكهرباء وتراجع منسوب الآبار الجوفية جعل الري المنتظم أمراً شبه مستحيل.

وفي ظل غياب الحلول الفورية، بدأ بعض المزارعين بتجربة وسائل بديلة، مثل استخدام أعشاب طبيعية أو خلطات منزلية كمبيدات، لكن النتائج تبقى محدودة. كما لجأ آخرون إلى اقتلاع محاصيلهم المصابة وحرقها لمنع انتشار الفيروس إلى الحقول المجاورة، وهو إجراء يائس يزيد من خسائرهم لكنه قد يكون الحل الوحيد المتاح حالياً.

ويحذر خبراء زراعيون من أن استمرار هذه الأزمة دون حلول جذرية قد يؤدي إلى انخفاض حاد في إنتاج البندورة ليس في حمص فقط، بل في سوريا ككل، حيث تعتمد العديد من المحافظات على محصول حمص لتزويد الأسواق المحلية. وإذا لم يتم تدارك الوضع، فقد يشهد الموسم المقبل ندرة في المنتج وارتفاعاً كبيراً في الأسعار، مما سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين الذين يعتمدون على البندورة كغذاء أساسي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن خسارة محصول البندورة تعني حرمان آلاف العائلات من مصدر رزقها الوحيد، مما قد يدفع بالكثيرين إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى المدن أو حتى خارج البلاد بحثاً عن فرص عمل أخرى. وهذا سيؤدي بدوره إلى تراجع المساحة المزروعة في السنوات القادمة، مما يهدد الأمن الغذائي على المدى البعيد.

وفي محاولة منهم لتنظيم جهودهم، بدأ مزارعون من عدة قرى بتشكيل لجان محلية لتوثيق الأضرار وتقديم تقارير جماعية إلى الجهات الرسمية، مطالبين بإرسال فرق مختصة لتقييم الوضع وتقديم الحلول العاجلة. كما طالبوا بتوفير مبيدات فعالة مدعومة من قبل الدولة، وتعويض المتضررين، وفتح تحقيق في أسباب انتشار الفيروس ومدى جودة المبيدات المتداولة في الأسواق.

ولا تقتصر مخاوف المزارعين على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعداها إلى القلق من تحول هذه الأزمة إلى كارثة بيئية إذا انتشر الفيروس إلى محاصيل أخرى كالباذنجان والفلفل، التي تشكل مع البندورة عصب الزراعة في المنطقة. فإذا لم يتم احتواء المرض، فقد يمتد تأثيره إلى مساحات أوسع، مما سيتطلب جهوداً أكبر وموارد مالية أعلى للسيطرة عليه.

ومع استمرار الصمت الرسمي، يبقى المزارعون في حمص في سباق مع الزمن، حيث يقترب موعد الحصاد بينما تزداد نسبة الأراضي المتضررة يومياً. إنها معركة وجودية بالنسبة لهم، فإما أن تتدخل الدولة بسرعة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أو أن يشهد القطاع الزراعي في حمص أحد أسوأ مواسمه على الإطلاق.

وهذه الأزمة ليست مشكلة مزارعي حمص وحدهم، بل هي قضية وطنية تتطلب تضافر جهود الجميع، من الحكومة إلى المنظمات الزراعية وحتى المجتمع المدني، لإيجاد حلول سريعة ومنع تحول الأزمة إلى كارثة حقيقية. فالبندورة ليست مجرد محصول زراعي، بل هي مصدر حياة لآلاف العائلات، ودعامة أساسية للأمن الغذائي في سوريا.

شكاوى من وجود مواد «مهرّمنة» في البطيخ والخيار بريف الرقة الشمالي

الرقة/ حسن الشيخ

طالب سكان في ريف الرقة الشمالي الجهات المعنية في الإدارة الذاتية الديمقراطية بتكثيف الجولات الرقابية على الصيدليات الزراعية ومحاسبة من يبيع مواد ممنوعة، أو يستخدمها دون إرشادات علمية بعد ظهور حالات تسمم وأمراض ناتجة عن تناول أصناف من الخضار الصيفية.

وتشهد أسواق الخضار في المنطقة حالة من القلق والاستياء بين السكان بعد تكرار الشكاوى من وجود مواد «مهرّمنة» في بعض الأصناف المنتشرة في الأسواق وعلى رأسها البطيخ الأحمر والأصفر والخيار، حيث أشار العديد من السكان إلى تغير في الطعم واللون إضافة إلى أضرار صحية ظهرت على بعض الأطفال بعد تناول هذه الأصناف.

وفي هذا السياق أكد المواطن علي الحسين من ريف الرقة الشمالي أن البطيخ الأحمر والأصفر والخيار تنضج بسرعة غريبة وطعمها بلا نكهة، وبحكم أننا مزارعون ونعرف تماماً أصناف الخضروات وطريقة زراعتها فإن هذا الأمر غير طبيعي البتة، إلى جانب تعرض الأطفال إلى اضطرابات في المعدة بعد تناول هذه الخضروات وعندما نراجع الطبيب يشير إلى احتمال وجود مواد كيماوية أو محفزات نمو في الخضار.

من جهته أوضح أحد المزارعين فضل عدم الكشف عن اسمه، أن بعض الصيدليات الزراعية تبيع مواد مسرعة للنمو وتروج لها على أنها آمنة رغم خطورتها قائلاً إن بعض المزارعين يستخدمون هذه المواد للحصول على محصول وفير وبوقت أسرع بسبب ضغط السوق وارتفاع التكاليف لكن دون وعي بالعواقب.

ويعزو سكان المنطقة السبب إلى استخدام مواد هرمونية خلال مراحل زراعة هذه المحاصيل، وهو ما يرجعه البعض إلى غياب الرقابة الفعلية على أصحاب الصيدليات الزراعية الذين يبيعون هذه المواد دون رقابة أو إرشاد.

وبحسب بعض العاملين في القطاع الصحي فإن استخدام المنشطات الزراعية والمواد «المهرّمنة» دون ضوابط قد يؤدي إلى أضرار صحية خطيرة، لا سيما عند الأطفال والحوامل وكبار السن حيث تتراكم هذه المواد في الجسم مع الاستهلاك المتكرر.

وفي هذا السياق قالت الممرضة هبة العلي من مركز صحي في المنطقة، إن المركز يتلقى بشكل دوري حالات تسمم خفيف أو اضطرابات هضمية ومعوية وغالباً ما يكون السبب تناول خضروات أو فواكه مشبعة بمواد كيميائية وهذا أمر مقلق للغاية.

أزمة دواجن حماة.. بين ترحيب المستهلكين وصرخة المربين المنذرة بانهيار القطاع

حماة/ جمانة الخالد

وشهدت أسواق محافظة حماة في الأيام الأخيرة هبوطاً غير مسبوق في أسعار الفروج الطازج، حيث وصل سعر الكيلوغرام إلى نحو ١٤ ألف ليرة سورية، وهو ما اعتبره المواطنون بشرى سارة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. ففي حي المشرفة الشعبي، تقول أم محمد وهي ربة منزل من ذوات الدخل المحدود: «أخيراً نستطيع شراء الدجاج لأطفالنا بعد أشهر من الحرمان». لكن هذه الصورة المفرحة تخفي وراءها معاناة قاسية يعيشها مربو الدواجن الذين باتوا على حافة الإفلاس.

يقف أبو علي (٥٢ عاماً) وهو أحد المربين القدامى، في مزرعته المتواضعة بريف حماة الشمالي، بحزن أمام عنابر الدواجن الفارغة. «هذه المهنة التي ورثتها عن أبي وأجدادي أصبحت طريقاً إلى الخسارة»، يقول الرجل الذي اضطر لبيع قطيع الدجاج الأخير بخسارة فادحة. ويضيف: «كلفة الكيلو الواحد من العلف تجاوزت ١٠ آلاف ليرة، بينما لا نستطيع بيعه بأكثر من ١٣ ألف ليرة. كيف نستمر؟».

ويكشف الطبيب البيطري عبد العزيز شومل، النقيب السابق لأطباء البيطرة في حماة، عن أبعاد الأزمة: «قطاع الدواجن يشغل أكثر من ٢٠٪ من القوى العاملة في سوريا، وعندما ينهار هذا القطاع، فإن آثاره ستطال مئات الآلاف من العائلات». ويضيف شومل: «المشكلة ليست اقتصادية فقط، بل صحية أيضاً. فالدجاج المجمد المستورد غالباً ما يكون من مخزونات قديمة تمت إعادة تعبئتها، وقد سجلنا حالات تسمم عديدة».

في سوق الهال القديم بقلب حماة، تظهر المعضلة أخرى. أحد بائعي الدواجن، الذي فضل عدم ذكر اسمه، اعترف بأن بعض المحال تلجأ لخلط الدجاج المحلي بالمستورد عند الفرومة: «الناس تطلب السعر الرخيص، والبعض يستغل هذا لبيع منتجات مشكوك بأمرها». هذه الممارسات دفعت جمعية حماية المستهلك لإصدار تحذيرات رسمية من شراء الدواجن المفرومة الجاهزة.

وتتفاقم الأزمة مع ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. المزارع أحمد الحسيني (٦٠ عاماً) يشرح: «سعر كيس العلف تجاوز ٣٠٠ ألف ليرة، والأدوية البيطرية أصبحت بأسعار خيالية. كيف ننافس المستورد المدعوم؟».

ويشير إلى أن العديد من المربين تحولوا إلى مهن أخرى، بينما اضطر آخرون لبيع معدات مزارعهم كخردة.

في محاولة للحد من الأزمة، طالب اتحاد الفلاحين بضرورة إصدار قرارات عاجلة تشمل: وقف استيراد الدجاج المجمد لمدة عام على الأقل، وتوفير أعلاف مدعومة للمربين، وتشديد الرقابة على المسالخ والأسواق، ودعم تصدير الفروج السوري لدول الجوار.

لكن هذه المطالب تبقى رهناً بالقرارات الحكومية التي لم تصدر بعد. في المقابل، يستمر تدفق الشحنات المستوردة عبر المنافذ الحدودية، مما يزيد من مخاوف انهيار أحد أهم قطاعات الأمن الغذائي في البلاد.

بينما تتناقض مشاعر الفرحة لدى الأسر محدودة الدخل مع يأس المربين، تبقى أزمة دواجن حماة نموذجاً صارخاً لمعضلة اقتصادية تحتاج إلى حلول عاجلة توازن بين حماية المنتج المحلي وتأمين الغذاء بأسعار معقولة للمواطنين.

تدني أجور القطاع الخاص باللاذقية يرهق العاملين فيه

اللاذقية/ يوسف علي

يقول بديع وهو عامل في أحد مطاعم الشاطئ الأزرق في مدينة اللاذقية، إن أجره الشهري البالغ أربعمئة وخمسين ألف ليرة سورية لا يكفي حتى لتأمين المواصلات اليومية من منزله في ريف اللاذقية إلى مكان عمله، حيث يدفع أكثر من ثلاثين ألف ليرة يومياً أي ما يقارب تسعمئة ألف ليرة شهرياً وهو ما يفوق دخله بالكامل.

يضيف بديع أنه يضطر للنوم داخل المطعم بعد انتهاء دوامه، لتوفير نفقات المواصلات اليومية موضحاً أن كل ما يجنيه من عمله يخصصه لشراء الأدوية لأطفاله ومساعدة والده المريض، دون أن يتبقى له أي مبلغ يسد به حاجات منزله ويقدّر أن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة في سوريا للفرد الواحد لا يقل عن مليون وخمسمئة ألف ليرة شهرياً.

هذه القصة ليست استثناء بل تعكس واقع مئات الآلاف العاملين في القطاع الخاص السوري ممن يكافحون يومياً، من أجل البقاء وسط غلاء متصاعد وأجور لا تواكب ارتفاع تكاليف المعيشة.

ويأتي هذا في الوقت الذي أقر فيه مرسوم أصدره رئيس الحكومة السورية الانتقالية أحمد الشرع زيادة رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة مئتين بالمئة، ما فاقم شعور العاملين في القطاع الخاص بالتهميش خاصة في المهن التي تعتمد على الجهد البدني كالمطاعم والبناء والنقل والتي لا توفر سوى دخل محدود يعجز عن مواكبة المتطلبات الأساسية.

ويقول نمير شجرور صاحب مطعم في منطقة الشاطئ الأزرق، إن رفع الرواتب أمر غير ممكن في ظل التكاليف التشغيلية المتصاعدة، إذ ارتفعت أسعار اسطوانات الغاز بنسبة ثلاثمئة بالمئة خلال عام، ووصل سعر كيس الطحين إلى أربعمئة ألف ليرة أما فاتورة الكهرباء الشهرية بسبب الاعتماد على المولدات فقد تجاوزت ثمانية ملايين ليرة.

ويؤكد شجرور أنه إذا قرر رفع الرواتب سيضطر إلى إغلاق أبواب مطعمه وإذا رفع أسعار الوجبات سيفقد زبائنه، ويعتبر أن الحكومة تطالب بتحسين أجور العمال دون أن توفر أي دعم حقيقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء عبر تخفيض الرسوم الجمركية أو دعم المحروقات.

وفي هذا السياق يرى الخبير الاقتصادي الدكتور علي، أن سوق العمل في سوريا يمر بأزمة عميقة نتيجة سياسات خاطئة أدت إلى تسريح آلاف الموظفين من القطاع العام خلال السنوات الماضية ما أسفر عن إغراق السوق بأيد عاملة دون توفير فرص عمل حقيقية.

ويؤكد الدكتور علي أن معدلات البطالة بين الشباب تجاوزت ستين بالمئة وهي من أعلى النسب في المنطقة، مشيراً إلى أن القطاع الخاص غير قادر على استيعاب هذه الأعداد بسبب شح السيولة وتراجع الاستثمارات.

ويحذر من أن زيادة أجور القطاع العام إذا لم تترافق مع دعم الإنتاج المحلي فإنها ستؤدي إلى موجة جديدة من التضخم، خاصة إذا لجأت الحكومة إلى طباعة العملة أو الاعتماد على منح خارجية غير مضمونة كحال المنحة القطرية الشهرية التي تبلغ تسعة وعشرين مليون دولار.

ويجمع اقتصاديون على أن سوريا تحتاج إلى خطة إنقاذ شاملة تشمل دعم الإنتاج المحلي وضبط أسعار المواد الأساسية، وتقديم حوافز للقطاع الخاص لتمكينه من الاستمرار دون أن يضطر إلى تسريح العمال أو إغلاق مؤسساته.

كما يشدد الخبراء على أهمية توحيد سلم الرواتب تدريجياً بين مختلف المناطق السورية مثل دمشق وإدلب ومناطق شمال وشرق سوريا لتفادي الصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل غياب هذه الإجراءات سيبقى حال بديع وآلاف العاملين في القطاع الخاص على ما هو عليه في مواجهة أجور متآكلة وغلاء لا يرحم بينما تستمر الفجوة بالاتساع بين القطاعين العام والخاص، وتتآكل القدرة الشرائية لشرائح واسعة من السوريين ممن باتوا عاجزين عن تأمين أبسط مقومات الحياة.

الاكتفاء الذاتي بعد الحصاد... تراث الأجداد الذي لا يصدأ

الرقة/ حسن الشيخ

يعد أسلوب الاكتفاء الذاتي الذي كان سائداً بعد موسم الحصاد بين الآباء والأجداد درساً مهماً في الاعتماد على الذات والعيش الكريم من خيرات الأرض، وربما تعود هذه الثقافة مجدداً في ظل التحديات الاقتصادية وصعوبة تأمين الحاجيات المعيشية.

وفي القرى والأرياف بإقليم شمال وشرق سوريا لا يزال بعض الأهالي يحافظون على هذه العادات القديمة، وإن كانت بوتيرة أقل من الماضي إلا أنها لا تزال موجودة رغم ذلك.

ويقول المواطن سليمان العلي البالغ من العمر ٧٤ عاماً من قرية تل السمن شمال الرقة، إنهم في الماضي كانوا يزرعون القمح والشعير والعدس والفاصوليا وتخزينها في براميل نظيفة وكل شيء كن يصنعنه كمؤونة من خيرات الأرض، وتتابع بفخر أن «البيت كان مليئاً بالخيرات وكل ما فيه طبيعي ومن صنع أيدينا».

رغم تغير الزمن ودخول الأسواق والبضائع المستوردة في تفاصيل الحياة اليومية إلا أن بعض العائلات لا تزال تحاول الحفاظ على هذه الثقافة خصوصاً في ظل تكرار الأزمات الاقتصادية وغلاء الأسعار.

يقول الشاب عبد الله السالم من مدينة عين عيسى، إنهم في ظل ما يعيشونه من أزمات اقتصادية ومعيشية يحاولون تجديد ميراث الآباء والأجداد، ويجمعون ما استطاعوا من مواد مونة من الأرض كالقمح والخضار المجفف وكل ما يمكن تأمينه في فصل الصيف، لأن الغلاء الفاحش وعدم استقرار الأسواق يفرغ مدخراتهم وبالتالي بهذه الطريقة يضمنون أكلهم من تعبهم.

والزيت مقابل الاعتماد بشكل كبير على مونة البيت».

من جهته، يوضح خليل الحمد البالغ من العمر ٦٣ عاماً، وهو مزارع من مدينة عين عيسى، كيف كان يتم حفظ قسم خاص من الحصاد للبذار فيقول، إنهم كانوا يختارون من المحصول أفضل الحبوب ويغربلونها ويضعونها في كيس عليه علامة ويسمونه بذار السنة ويغطونه جيداً في مكان جيد التهوية وبارد وبعيد عن الرطوبة.

ويضيف، «بأن هذه الطريقة كانت تضمن لهم زراعة الموسم القادم من تعب أيديهم دون الحاجة إلى شراء البذار من السوق».

وعن دور النساء في هذا النظام الاقتصادي المنزلي تقول المسنة سعدة الخليف، إن النساء كن يغسلن القمح وينشرنه تحت الشمس ويقمن بطحن البرغل وتجهيز العدس والفاصولية وتخزينها في براميل نظيفة وكل شيء كن يصنعنه كمؤونة من خيرات الأرض، وتتابع بفخر أن «البيت كان مليئاً بالخيرات وكل ما فيه طبيعي ومن صنع أيدينا».

ويحصدون وقبل أن يبيعوا المحصول يؤمنون مونة السنة فيقومون بطحن أكياس من القمح وتخزين العدس والحمص والبرغل وتجهيز الشعير للماشية وتخزين البذور للسنة المقبلة.

ويضيف، «كنا نعيش من أرضنا ولا نشتري إلا مواد بسيطة مثل السكر والشاي

أزمة النقل في دمشق وحمص تتفاقم.. سكان يعانون من نقص الحافلات وازدحام الطرق

تقرير/ بسام الحمد

تشهد مدينتا دمشق وحمص أزمة نقل متصاعدة تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، حيث يعاني السكان من نقص حاد في وسائل النقل العام، وازدحام مروري خانق، وارتفاع في أسعار وسائل النقل الخاصة. وتزداد المعاناة في الأحياء البعيدة عن المراكز الحيوية، حيث يضطر السكان إلى الانتظار لساعات في محطات الحافلات، أو دفع مبالغ كبيرة لاستخدام سيارات الأجرة بسبب غياب البدائل المناسبة.

في العاصمة دمشق، يشكو سكان أحياء مثل المزة وبرزة والقدم من شبه انعدام لخدمات النقل العام، مما يجبرهم على الاعتماد على «الميكروباصات» الخاصة التي تعمل بطريقة عشوائية، وتحدد أسعارها حسب مزاج السائقين. يقول أحمد السيد، أحد سكان حي المزة: «أضطر يومياً إلى الانتظار أكثر من ساعة لأجد مقعداً في ميكروباص، وإذا تأخرت عن عملي، لا أجد سوى سيارات الأجرة بأسعار خيالية».

أما في حمص، فتتركز المشكلة في الأحياء الشرقية والجنوبية، مثل بابا عمرو والوعر والزهراء، حيث تعاني هذه المناطق من عدم وجود خطوط نقل منتظمة. وتؤكد نوال الحسن، وهي موظفة تعيش في حي الوعر، أن «الموصلات هنا كارثة، فالحافلات الحكومية قليلة ومزدحمة، وأحياناً لا تمر إلا كل ساعتين، مما يضطرني إلى المشي لمسافات طويلة تحت الشمس الحارة».

وتعاني دمشق بشكل خاص من تدهور شبكة النقل الداخلي، حيث انخفض عدد الحافلات العاملة بشكل كبير خلال السنوات الماضية بسبب نقص الصيانة وعدم توفر قطع الغيار. ويوضح مصدر في مديرية نقل ريف دمشق، فضل عدم ذكر اسمه، أن «أكثر من ٤٠٪ من الحافلات القديمة خرجت من الخدمة، ولم يتم تعويضها بأخرى جديدة بسبب نقص التمويل».

وفي حمص، تتفاقم المشكلة بسبب التوزيع غير العادل لخطوط النقل، حيث تتركز الخدمة في المناطق المركزية على حساب الأحياء النائية. ويشير خالد العبود، أحد الناشطين في مجال النقل بالمدينة، إلى أن «بعض الأحياء مثل الحمراء والغوطة تعتمد على خط واحد فقط، وعندما يتعطل، يصبح التنقل مستحيلاً».

ومن المشاكل الأخرى التي يعاني منها قطاع النقل في المدينتين، تردي حالة الطرق والاختناقات المرورية المستمرة، خاصة في ساعات الذروة. ففي دمشق، أصبحت مناطق مثل جامعة دمشق وكوبري الشهباء بؤرأ للازدحام، حيث تتكدس السيارات لساعات بسبب ضيق الشوارع وعدم وجود حلول مرورية فعالة. وفي حمص، يعاني سكان دوار العسكري ودوار الحجاز من زحام يومي بسبب عدم كفاية الطرق البديلة.

وقد حاولت الحكومة في فترات سابقة معالجة الأزمة عبر خطط متفرقة، مثل استيراد حافلات لكن العدد ظل غير كافٍ لتغطية العجز الحاصل. كما أن مشروع النقل الذكي، الذي أعلن عنه قبل سنوات، لم ير النور بسبب الصعوبات المالية.

ويقول الخبير الاقتصادي علي محمود: «الحل لا يكمن فقط في استيراد حافلات، بل في إصلاح البنية التحتية للنقل وتطوير نظام متكامل يشمل تخطيطاً أفضل للطرق وإدارة أكثر كفاءة».

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد زاد اعتماد المواطنين عليه، لكنه يفتقر إلى التنظيم، حيث تعمل آلاف السيارات الخاصة والميكروباصات دون رقابة كافية على الأسعار أو الجودة. ويشتكي العديد من المواطنين من استغلال بعض السائقين للظروف، ورفعهم الأسعار بشكل عشوائي، خاصة في المناسبات والأيام الممطرة.

ولا تقتصر آثار أزمة النقل على الجانب المعيشي فقط، بل تمتد إلى الجانب الاقتصادي، حيث تؤخر وصول العمال إلى أماكن عملهم، وتزيد من تكاليف نقل البضائع، مما ينعكس سلباً على الأسعار في الأسواق. كما أن الازدحام المستنزف للوقت والطاقة يؤثر على إنتاجية الأفراد ويُزيد من توترهم اليومي.

في ظل هذا الوضع، يطالب سكان دمشق وحمص بخطة عاجلة تشمل توفير حافلات جديدة، وتنظيم عمل القطاع الخاص، وتحسين الطرق، وإدخال أنظمة نقل حديثة مثل الحافلات السريعة (BRT) أو تجديد شبكة الترام القديمة. كما يقترح بعض الخبراء تفعيل مشاركة القطاع الأهلي والبلديات في إدارة النقل المحلي، لتخفيف العبء عن الحكومة المركزية.

ومع استمرار الأزمة دون حلول جذرية، يبقى المواطنون في المدينتين بين خيارين صعبين: إما تحمل معاناة التنقل اليومي بكل ما فيها من انتظار وازدحام وتكاليف باهظة، أو اللجوء إلى وسائل غير رسمية وغير مضمونة، مما يزيد من الفوضى في الشوارع. والأكيد أن أي تأخر في معالجة المشكلة سيؤدي إلى تفاقمها، وربما إلى انهيار شبه كامل لقطاع النقل في المدينتين، مع ما يعنيه ذلك من آثار خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

انقطاع متكرر للمياه في السكن الجامعي بحلب ومطالبات بتحسين الواقع الخدمي

حلب/ خالد الحسين

يعاني طلاب السكن الجامعي في مدينة حلب من انقطاع متكرر للمياه، ما ينعكس بشكل مباشر على حياتهم اليومية وقدرتهم على التأقلم مع متطلبات الدراسة والمعيشة. في وقت تعتبر فيه المياه عنصراً أساسياً في أي بيئة سكنية، يتحول تأمينها إلى مهمة مرهقة للعديد من الطلاب الذين قدموا من مختلف المحافظات السورية للالتحاق بجامعاتهم.

في وحدة سكنية يقطنها طلاب من كلية الهندسة المعمارية، يوضح الطالب إيهاب، القادم من مدينة اللاذقية، كيف أصبحت مسألة تأمين المياه تشكل عبئاً إضافياً على يومه الدراسي، يقول: «نحن كطلاب نعتمد على المياه بشكل كبير في حياتنا اليومية، سواء للاستحمام أو الغسيل أو حتى الطهو. المشكلة أن المياه تنقطع أحياناً لساعات طويلة، ما يضطرنا أحياناً للذهاب إلى وحدات سكنية أخرى بعيدة لنملأ عبوات المياه ونعود. الأمر مجهد جداً ويضيع وقتنا وجهدنا».

ويؤكد إيهاب، أن هذا الوضع يؤثر سلباً على تركيز الطلاب ويضعهم في مواقف محرجة، خصوصاً في الصباح الباكر عندما يضطرون للخروج إلى كلياتهم دون أن يتمكنوا حتى من غسل وجوههم، «بعض الأيام تكون أصعب من غيرها، خاصة عندما تتزامن الانقطاعات مع امتحانات أو مشاريع دراسية، ما يسبب ضغطاً إضافياً لا يتحمله الطالب».

من جهته، يرى عبد الله، طالب في كلية الحقوق من محافظة درعا، أن وضع المياه في السكن الجامعي جيد نسبياً، لكنه لا يخلو من المشاكل. يقول: «المياه تكون متوفرة في أغلب الأوقات، لكنها تنقطع أحياناً لأربع ساعات أو أكثر، وهذا الانقطاع بات يزعج الكثير من الطلاب، خاصة أننا لا نملك خزانات خاصة داخل الوحدات السكنية لتجميع المياه، ما يجعلنا عرضة للمشاكل عند كل انقطاع».

ويضيف عبد الله: «نحاول التكيف مع هذا الواقع، لكن أحياناً نضطر لتأجيل الاستحمام أو غسيل الملابس ليوم آخر بسبب انقطاع المياه. السكن الجامعي يفترض أن يوفر الحد الأدنى من مقومات الراحة للطالب، لكن ما يحدث يضعنا أمام تحديات لا علاقة لها بالدراسة».

في المقابل، حاولنا الحصول على توضيح رسمي من إدارة المدينة الجامعية، وقد صرّح أحد الإداريين المسؤولين في المدينة لصحيفة «السوري» بأن هناك جهوداً حثيثة تُبذل لمعالجة هذه المشكلة، وقال: «نحن نعي تماماً أهمية المياه في حياة الطلاب، وندرك أن الانقطاعات المتكررة تسبّب إرباكاً لهم. نعمل حالياً على تحسين منظومة توزيع المياه داخل السكن الجامعي، وهناك تنسيق مع الجهات المختصة لضمان استقرار ضخ المياه في الفترة القادمة».

ويضيف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه: «الخدمات في المدينة الجامعية بدأت بالتحسن، وهناك خطة عمل تشمل صيانة الشبكات الداخلية وتوسيع القدرة التخزينية لبعض الوحدات المرحلة القادمة ستكون أفضل».

وبين الوعود الرسمية والمعاناة اليومية التي يرويها الطلاب، يبقى الأمل بأن تجد هذه المشكلة طريقها إلى الحل، وأن يتمتع طلاب السكن الجامعي في حلب بأبسط حقوقهم في بيئة سكنية تضمن لهم الراحة والاستقرار، بعيداً عن هواجس الانقطاع وقلق البحث عن قطرة ماء.

حفر الطرقات في حلب... معاناة يومية للمواطنين ومأزق بلا تمويل

حلب/ خالد الحسين

في شوارع مدينة حلب، وتحديداً في أحياء صلاح الدين والشعار والسكري، بات مشهد الحفر المنتشرة جزءاً من الحياة اليومية لسكان هذه المناطق، حيث تحولت الطرقات إلى مصائد للسيارات ومصدر دائم للقلق والتذمر، المواطنون وسائقو الخدمة يعانون من تدهور البنية التحتية، فيما تشير الجهات الرسمية إلى عجز مالي يعيق تنفيذ عمليات الصيانة المطلوبة.

أمام أحد المواقف في حي صلاح الدين، يقف أبو فادي، سائق سرفيس يعمل على خط الشعار ممسكاً بمفتاح الربط ليصلح ضرراً في سيارته نجم عن اصطدامها بحفرة عميقة، ويقول بأسى: «كل يوم أعاني من نفس المشكلة. الطرق محفرة من أولها لآخرها، وبالذات عند دوار صلاح الدين باتجاه السكري، أضطرّ أبدل مساعدات وتبديل دولاب تقريباً كل أسبوع، الشغل ما عاد يطلع مردوده بسبب الإصلاحات المتكررة».

ويضيف أبو فادي، الذي يعمل في المهنة منذ أكثر من عشر سنوات، أن الطريق لم تشهد أي صيانة فعلية منذ سنوات، بل إن الوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، ومع ازدياد عدد السيارات وانعدام الإنارة في بعض النقاط، تتضاعف خطورة المرور بها ليلاً. «المشكلة مو بس ضرر للسيارات، عم تهدد سلامة الناس كمان، لا إنارة ولا علامات تحذيرية، والمطر يزيد الطين بلة».

في مكان آخر من حي السكري، التقينا بالمواطن حسام، موظف حكومي في الأربعين من عمره، الذي يشرح كيف بات يضطر لتغيير طريقه اليومي إلى مكان عمله لتجنب المرور عبر شارع رئيسي في حي الشعار. يقول: «الطريق القديم كان يوصلني بـ ١٠ دقائق، هلأ لازم أعمل لفة بتاخد معي نص ساعة حتى ما أعدي من عند الحفر. السيارة عم تتأذى، وكل يوم في احتمال إني علق بحفرة أو أتعرض لحادث».

حسام يرى أن الوضع القائم يعكس غياباً للمتابعة والإشراف من الجهات المختصة، مشيراً إلى أن شكاوى السكان على مدى الأشهر الماضية لم تلقَ أي استجابة فعلية، سوى بعض الوعود التي لم تُنفذ. «الناس تعبت، الطرق خربانة، والمواصلات تأثرت، والشغل تأثر، والكل عم يدفع الثمن».

من جهة أخرى، حاول «السوري» التواصل مع مسؤولي بلدية حلب للحصول على توضيح رسمي، وقد وافق أحد المسؤولين الإداريين في مجلس المدينة على الإدلاء بتصريح بشرط عدم الكشف عن اسمه. يقول: «نحن ندرك تماماً حجم الضرر الذي تعاني منه الشوارع، وخصوصاً في أحياء مثل الشعار وصلاح الدين، لكن للأسف نعاني من نقص كبير في التمويل، لا يكفي لتغطية سوى الإصلاحات الطارئة أو الترقيعات البسيطة».

ويضيف: «البلدية لديها خطط لتأهيل كامل لهذه المناطق، ولكن تنفيذها مرتبط بدعم مادي من الحكومة، وهو ما لم يتم بالشكل الكافي حتى الآن، نعمل حالياً على إعداد دراسات شاملة للطرقات الأكثر تضرراً، ونأمل أن يتوفر التمويل قريباً لإطلاق مشاريع صيانة واسعة».

لكن هذه الوعود، وإن كانت تبدو مطمئنة للبعض، إلا أنها لم تعد تقنع الشارع الحلبي، الذي يطالب بحلول فعلية وسريعة، تنفذه من خطر الحفر وتكاليف إصلاح السيارات. بعض المواطنين لجؤوا إلى حلول بدائية، مثل وضع حجارة أو إطارات قديمة داخل الحفر كعلامة تحذير، في حين عبّر آخرون عن استعدادهم لتنظيم حملات شعبية للمطالبة بتحسين البنية التحتية.

في ظل هذا الواقع، تستمر المعاناة وتتعمق أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الخدمية، وتبقى الحفر شاهداً يومياً على أزمة لا تجد طريقها إلى الحل، بانتظار مشروع صيانة شامل يعيد إلى شوارع حلب بعضاً من السلامة والأمان المفقودين.